جامعة النعامة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

النظام القانوني لالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر –ل.م.د–حقوق
تخصص قانون أعمال

تحت إشراف:
الأستاذ: حادي شفيق

إعداد الطلبة:
–نور فاطمة الزهرة
–جباري آية

أعضاء لجنة المناقشة		
الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
بن سويسي خيرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
حادي شفيق	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
دريسي نور الهدى	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2025– 2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النعامة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : حقوق

النعامة في : 30 / 06 /2026

الإذن بالإيداع بعد التصحيح

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة)

حادي شفيق

الرتبة : أستاذ الجامعة: المركز الجامعي النعامة

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية القسم: الحقوق

المشرف على مذكرة الماستر للطالب (ة) : نور الهدى وجاج أية

تحت عنوان النظام القانوني للملكية في مجال المنصات الإلكترونية

التخصص: ماستر قانون خاص

خلال الموسم الجامعي: 2025-2026

أشهد أن الطالب (ة) قد أتم (ت) تحرير المذكرة، وأخذ (ت) بعين الاعتبار مجمل التوجيهات المقدمة له (ها) من طرف لجنة المناقشة، وعليه نوافق على طباعة العمل المذكور وفق المعهود في المذكرات والرسائل الجامعية ثم تقديمه للإدارة.

توقيع الأستاذ المشرف (ة)

الدكتور
حادي شفيق


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بدايةً، أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل وإتمامه على هذا النحو.

وأتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في مساري الدراسي، ورافقني بدعمهم وتوجيههم ونصائحهم القيّمة، والتي كان لها أثر واضح في تجاوز مختلف الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذه المذكرة.

كما أخصّ بالشكر الأستاذ المشرف" حادي شفيق" لما قدمه من إرشادات وملاحظات بنّاءة ساعدتني في تحسين جودة البحث وإثرائه.

ولا يفوتني أن أعبّر عن امتناني لكل من شجعني ووقف إلى جانبي خلال هذه المرحلة، سواء بكلمة دعم أو بمساندة معنوية، كان لها أثر كبير في إكمال هذا العمل.

وفي الأخير، أسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً ونافعاً، وأن يكون خطوة في مساري العلمي والمهني.

إهـــداء

إلى كل من جعل من العلم رسالة، ومن الاجتهاد طريقا، ومن الصبر رفيقا في رحلة النجاح...

إلى الطريق الطويل الذي سرناه بخطوات متعبة وقلوب لم تستسلم

إلى الأيام التي اختبرتنا بين الضغط، والقلق، والرغبة في الوصول

فاخترنا أن نكمل رغم كل شيء.

إلى كل لحظة تعب خفية

وكل محاولة صامتة للتماسك

وكل مرة أعدنا فيها ترتيب أنفسنا لنواصل هذا المشوار بإرادة أقوى.

نهدي هذا العمل

الذي لم يكن مجرد مذكرة تخرّج

بل حكاية جهد، وصبر، وتحدٍ

وإثباتًا أن الوصول لا يحتاج طريقًا سهلاً

بل روحًا تعرف كيف تقاوم حتى النهاية.

وإلى كل من كان العلم بالنسبة له وسيلة لبناء ذاته قبل أن يكون مجرد شهادة...

نهدي ثمرة هذا الجهد بكل فخر.

قائمة المختصرات

ص	الصفحة
ج ر	الجريدة الرسمية
ف	الفقرة
ع	العدد
م	المادة
ص ـ و ـ ت ـ ا ـ ع ـ ا	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء
ص ـ و ـ ض ـ ا ـ ع ـ غ ـ ا	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء
ص. و. ت	الصندوق الوطني للتقاعد
P	Page
CNAS	La Caisse Nationale des Assurances Sociales des Travailleurs Salariés en Algérie
CASNOS	La Caisse Nationale de Sécurité Sociales des Non - Salariés en Algérie
CNR	La Caisse National des Retraites

مقدمـــة

مقدمة:

شهدت المجتمعات الحديثة تطورًا متسارعًا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، رافقه ظهور العديد من الأخطار التي قد تمس استقرار الفرد المهني والمعيشي، كحالات المرض والعجز والشيخوخة وحوادث العمل والأمراض المهنية، إضافة إلى الأخطار المرتبطة بفقدان الدخل أو توقف النشاط المهني. وقد فرضت هذه التحولات على الدولة ضرورة التدخل من أجل إرساء نظام قانوني يضمن الحماية الاجتماعية للأفراد ويكفل لهم حدًا أدنى من الأمن والاستقرار الاجتماعي، فكان نظام الضمان الاجتماعي من أبرز الآليات التي اعتمدتها الدولة لتحقيق هذه الغاية، حيث نص الدستور على حق العامل في الضمان الاجتماعي[1]

ويُقصد بالضمان الاجتماعي مجموع القواعد القانونية المحددة والمنظمة للتأمينات الاجتماعية، والمحددة للأخطار المؤمنة والفئات المستفيدة وكيفيات التعويض وطرق تسييرها وكذا الهيئات والمؤسسات التي تهدف إلى حماية الأفراد من مختلف الأخطار الاجتماعية، من خلال تمكينهم من الاستفادة من الأداءات العينية والنقدية المقررة قانونًا، بما يجسد مبدأ التضامن الاجتماعي ويكرس الوظيفة الاجتماعية للدولة. وقد عرفت أنظمة الضمان الاجتماعي تطورًا تاريخيًا مهمًا، بدأ مع التشريعات الألمانية في عهد بسمارك خلال القرن التاسع عشر، قبل أن تنتقل هذه الفكرة إلى عدة دول أوروبية، ثم إلى مختلف دول العالم. [2]

أما في الجزائر، فقد عرف نظام الضمان الاجتماعي تطورًا تدريجيًا منذ الاستقلال، حيث عمل المشرّع الجزائري على بناء منظومة قانونية ومؤسساتية متكاملة، تُوّجت بإصدار جملة من النصوص التشريعية الأساسية سنة 1983، والمتعلقة بالتأمينات الاجتماعية والتقاعد وحوادث العمل والأمراض المهنية، إضافة إلى القانون المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال

[1] - المادة 66 من الدستور، الباب الثاني، الفصل الأول.

[2] - عبد الجليل مفتاح ، محاضرات في قانون الضمان الاجتماعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2022-2023، ص08.

الضمان الاجتماعي، فضلًا عن إنشاء صناديق وهيئات مختصة تتولى تسيير مختلف فروع الضمان الاجتماعي وضمان استمرارية تمويلها.

ويقوم نظام الضمان الاجتماعي أساسًا على فكرة التكليف أو الخضوع للاشتراك، والذي يترتب عنه التزام الأشخاص الخاضعين لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما بمجموعة من الالتزامات القانونية ذات الطابع التصريحي والمالي والإداري. وقد عرف المشرّع المكلفين بأنهم أصحاب العمل من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يستخدمون عاملًا واحدًا أو أكثر مهما كانت طبيعة علاقة العمل أو مدتها أو شكلها، إضافة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطًا مهنيًا أو تجاريًا أو صناعيا أو فلاحيا أو حرفيا أو نشاطا حرا لحسابهم الخاص، سواء استخدموا عمالًا أجراء أم لم يستخدموا.[1]

وتتمثل أهم الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق المكلفين في التصريح بالنشاط، والتصريح بالعمال، والتصريح بالأجور والاشتراكات، وتسديد الاشتراكات الاجتماعية، إضافة إلى التصريح بحوادث العمل والأمراض المهنية ومسك الوثائق والسجلات القانونية المرتبطة بالضمان الاجتماعي. ونظرًا لكون الاشتراكات الاجتماعية تمثل المصدر الأساسي لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي وضمان استمرارية أدائها لوظيفتها الاجتماعية، فقد حرص المشرّع على وضع آليات رقابية وقانونية تهدف إلى التحقق من مدى احترام المكلفين لهذه الالتزامات.

ولهذا الغرض، منح المشرّع لهيئات الضمان الاجتماعي وأجهزة الرقابة صلاحيات واسعة في مجال المتابعة والتحقق والمعاينة، كما رتب جزاءات مالية وإدارية وجزائية على مختلف صور الإخلال بالالتزامات القانونية المفروضة على المكلفين، حمايةً للتوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي وضمانًا لحقوق المؤمن لهم وذوي حقوقهم.

[1]- سماتي الطيب، منازعات هيئات الضمان الاجتماعي تجاه أصحاب العمل على ضوء القانون الجديد، دار الهدى، ص07.

غير أن التطبيق العملي للتشريع المتعلق بالضمان الاجتماعي يثير في كثير من الأحيان عدة صعوبات وإشكالات قانونية وميدانية، سواء بالنسبة للمكلفين أو بالنسبة لهيئات الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء منازعات مرتبطة بتنفيذ الالتزامات القانونية أو مراقبتها أو الجزاءات المترتبة عن مخالفتها.

وقد كان لاختياري لهذا الموضوع دافع علمي ومهني في آن واحد، بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بمجال عملي، وما يطرحه من إشكالات قانونية وعملية تستوجب الدراسة والتحليل، خاصة في ظل قلة الدراسات المتخصصة في مجال التزامات المكلفين في الضمان الاجتماعي مقارنة بالأهمية العملية التي يكتسيها هذا الموضوع في الواقع المهني والقضائي.

وتكمن أهمية دراسة موضوع "الالتزامات القانونية للمكلفين في مجال الضمان الاجتماعي" في إبراز الإطار القانوني المنظم لهذه الالتزامات، وبيان دور الهيئات المختصة في مراقبة تنفيذها، وكذا توضيح الجزاءات المترتبة عن الإخلال بها، باعتبار أن احترام هذه الالتزامات يعد من الدعائم الأساسية لاستقرار واستمرارية منظومة الضمان الاجتماعي.

وانطلاقًا من ذلك، يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تكفل المشرع الجزائري بتنظيم الالتزامات القانونية للمكلفين في مجال الضمان الاجتماعي بما يضمن حماية منظومة الضمان الاجتماعي واستمراريتها؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالضمان الاجتماعي، المنهج الوصفي وذلك لعرض المفاهيم القانونية وبيان الإطار المنظم لمنظومة الضمان الاجتماعي، والمنهج الاستقرائي عبر استخلاص أهم التطبيقات والإشكالات العملية المرتبطة بالميدان، إضافة إلى المنهج المقارن من خلال الاستئناس ببعض الأحكام والمفاهيم الواردة في التشريع الفرنسي باعتباره من الأنظمة التي تأثر بها التشريع الجزائري في مجال الضمان الاجتماعي، والمنهج الإحصائي بالاعتماد على الجداول والاحصائيات لتدعيم الدراسة.

ومن أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

خصص الفصل الأول لدراسة التنظيم القانوني للتكليف في مجال الضمان الاجتماعي، حيث تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للتكليف وأنواع المكلفين، ثم الهيئات المختصة بتسيير ومراقبة نظام الضمان الاجتماعي.

أما الفصل الثاني فقد خُصص لدراسة التزامات المكلفين وآثار الاخلال بها في مجال الضمان الاجتماعي، من خلال التطرق إلى الالتزامات التصريحية، المالية والإدارية، وكذا الالتزام بالتعاون مع أجهزة الرقابة ثم بيان الجزاءات المترتبة عن الإخلال بهذه الالتزامات.

الفصل الأول

التنظيم القانوني للتكليف في مجال الضمان الاجتماعي الجزائري

الفصل الأول: التنظيم القانوني للتكليف في مجال الضمان الاجتماعي الجزائري

يكتسي التكليف في مجال الضمان الاجتماعي أهمية بالغة باعتباره إجراءً قانونياً يهدف إلى ضمان التطبيق السليم لأحكام التشريع والتنظيم المتعلقين بالضمان الاجتماعي، وتمكين هيئات الضمان الاجتماعي من ممارسة صلاحياتها الرقابية والتحصيلية. كما يُرتب هذا الإجراء جملة من الآثار القانونية التي تنعكس على المركز القانوني للمكلفين، من خلال ما ينشئه من حقوق والتزامات ومسؤوليات تضمن حسن سير منظومة الضمان الاجتماعي وتحقيق أهدافها.

واعتباراً لارتباط هذه الآثار بالإطار القانوني المنظم للتكليف، فإن دراستها تقتضي بدايةً الوقوف على مفهوم التكليف وبيان أسسه القانونية والتنظيمية، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي والقانوني للتكليف باعتباره المدخل الأساسي لفهم مختلف الآثار القانونية المترتبة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتكليف في مجال الضمان الاجتماعي

كثيرا ما يقع الخلط في الأدبيات القانونية الجزائرية بين مفهوم «المكلف» في سياق قانون الضمان الاجتماعي وبعض المفاهيم القريبة منه في فروع قانونية أخرى كقانون الضرائب وقانون العمل.

ومن ثم فإن الضبط الدقيق لهذا المفهوم يشكل ضرورة منه فإن الضبط الدقيق لهذا المفهوم يُشكّل ضرورةً منهجية لا غنى عنها قبل الخوض في تفاصيل الالتزامات المترتبة عليه .

المطلب الأول: تعريف المكلف في مجال الضمان الاجتماعي

يتمحور هذا المطلب حول المفهوم القانوني الدقيق للمكلف في منظومة الضمان الاجتماعي الجزائري، من حيث أصل التسمية ومعناها اللغوي والاصطلاحي القانوني، ثم التمييز بين المكلف وما يشابهه من مفاهيم لتحديد نطاق تطبيق هذا المفهوم تحديدا واضحا يسهم في فهم الالتزامات المترتبة عليه.

الفرع الأول: المقصود بالمكلف قانونا

أولا: لغة:

يقصد بالمكلف لغة أنه اسم مفعول مشتق من الفعل "كلف" أي ألزم وحمل ويقال كلفه الأمر أي أوجبه عليه.[1]

وقد تبنى المشرع الجزائري هذا المصطلح بما يحمله من معنى الإلزام القانوني والعبء الواجب الأداء في مواجهة منظومة الضمان الاجتماعي.

ثانيا: في الاصطلاح القانوني:

فالمكلف في مجال الضمان الاجتماعي هو من يقع على عاتقه الالتزام الذي يقرره القانون؛ سواء كان شخص طبيعي أو معنوي. بحيث ينشأ التكليف بمفهوم هذا القانون من سائر الالتزامات التي يتحملها أصحاب العمل والمستفيدون من الضمان الاجتماعي.[2]

الفرع الثاني: تمييز المكلف عن غيره من الأشخاص

يستوجب ضبط مفهوم المكلف في مجال الضمان الاجتماعي تمييزه عن عدة مفاهيم قانونية قريبة منه قد تفضي إلى اختلاط في التطبيق ولعل أبرز هذه المفاهيم ثلاثة: المدين، المستفيد، الملتزم عقديا. ونعرض لكل منهم بإيجاز.

- المكلف والمدين يشترك المكلف والمدين في كون كليهما ملزم بأداء شيء لغيره، بينما تتأسس المديونية في القانون المدني في الغالب على إرادة الأطراف من خلال العقد أو على

[1] - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 2004، الجزء الثاني، مادة (كلف)، ص792.

[2] – المادة 02 من القانون رقم 83-14 المؤرخ في21رمضان 1403 الموافق ل02يوليو 1983 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، ج ر، ع 28، الصادر بتاريخ 05 يوليو سنة 1983، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-17 المؤرخ في 27رمضان 1425 الموافق 10نوفمبر 2004، ج ر، ع 72، الصادر بتاريخ 14 نوفمبر سنة 2004، ص 22.

واقعة قانونية كالفعل الضار فإن التكليف في مجال الضمان الاجتماعي ينبع مباشرة من سلطان النص القانوني الذي يفرض نفسه على المعنيين دون اعتبار لرضاهم أو رفضهم.

- المكلف والمستفيد، يقصد بالمستفيد الشخص الذي ترتب لفائدته الحقوق الاجتماعية الناشئة عن نظام التأمينات الاجتماعية كالتعويضات المرتبطة بالمرض أو حوادث العمل أو الشيخوخة أو الوفاة.

وقد يجتمع في الشخص الواحد وصف المكلف والمستفيد وهو الوضع الغالب في حالة التأمين الذاتي.[1]

كما قد ينفصل هذان الوصفان فيكون المستفيد شخصا غير المكلف كما هو الشأن بالنسبة لذوي الحقوق الذين ينتفعون بالحماية الاجتماعية تبعا لصفة المكلف.

- المكلف والملتزم تعاقديا؛ يتميز التكليف عن الالتزام التعاقدي من حيث المنشأ والطبيعة والآثار؛ إذ يقوم الالتزام التعاقدي على توافق إرادتين حرتين في إطار مبدأ سلطان الإرادة، بينما يقوم التكليف على تدخل المشرع الذي يقرره بنصوص آمرة تلزم المعنيين به بقوة القانون كما يتمتع الملتزم تعاقديا في نطاق واسع بإمكانية التفاوض حول شروط التزامه من حيث مضمونه ومدته ومقداره، بخلاف المكلف في مجال الضمان الاجتماعي الذي يحدد القانون مسبقا نسب الاشتراكات وآجالها وشروط الانتساب دون أن يكون له مجال للتفاوض بشأنها.

المطلب الثاني: أنواع المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي

يعتمد المشرع الجزائري في مجال الضمان الاجتماعي على معايير متعددة لتصنيف المكلفين، حيث ينتسب وجوبا إلى الضمان الاجتماعي الأشخاص أيا كانت جنسيتهم سواء أكانوا يمارسون نشاطا مأجورا أو شبيها به في الجزائر أم كانوا رهن التكوين بأية صفة من الصفات وحيثما كان لصالح فرد أو جماعة من أصحاب العمل أو أيا كان مبلغ أو طبيعة

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 15–289 المؤرخ في 14 نوفمبر 2015 المتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص ، ج ر، ع 62 ، الصادر بتاريخ 18نوفمبر 2015، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22–121المؤرخ في 17مارس 2022.

أجرهم وشكل وطبيعة أو مدة صلاحية عقدهم أو علاقة عملهم، على أن يستوفوا الشروط المحددة في مواد هذا الفصل.[1]

وينتج عن هذا التصنيف آثار قانونية جوهرية تمس على وجه الخصوص إجراءات الانتساب، ونسب الاشتراكات، وحدود التغطية الاجتماعية الممنوحة لكل فئة. كما يعكس هذا التعدد في التصنيف خصوصية سوق العمل الجزائري الذي يتسم بتنوع الفئات المهنية وتباين الأوضاع القانونية للمهنيين.

الفرع الأول: أصحاب العمل (المستخدمون)

يشكل أصحاب العمل عنصرا محوريا ضمن منظومة التزامات الضمان الاجتماعي، وذلك بالنظر الى دورهم في إطار علاقة العمل الأجيرة. إذ يترتب على عاتقهم التزام مزدوج يتمثل من جهة في المساهمة في دفع حصتهم من الاشتراكات المستحقة ومن جهة أخرى في القيام باقتطاع حصة العمال من الأجور وتحويلها الى هيئات الضمان الاجتماعي وفقا لما ينص عليه التشريع المعمول به وبذلك يعد أصحاب العمل همزة وصل قانونية وإجرائية بين العمال وصناديق الضمان الاجتماعي.

ويشمل مفهوم صاحب العمل في إطار قانون الضمان الاجتماعي الجزائري كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين يستخدمون عاملا واحدا أو أكثر، أيا كانت الطبيعة القانونية لعلاقة العمل ومدتها وشكلها كما هي محددة في التشريع والتنظيم المتعلقين بعلاقات العمل.[2]

ومن جهة أخرى نصت المادة 04 من نفس القانون على أنه يعتبر كذلك كأصحاب عمل مكلفين الخواص الذين يستخدمون لحسابهم الخاص عمالا مهما كانت صفتهم مقابل أجر.

[1] – م 08 من القانون 83– 14 المؤرخ في 02 يوليو 1983 والمتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي. ج ر، ع 28، الصادرة بتاريخ 05 يوليو 1983، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04–17المؤرخ في10نوفمبر 2004.

[2] – م 03 من القانون 83–14 مرجع سابق.

تُرتّب على صاحب العمل مسؤولية كاملة لا تقبل الإعفاء في دفع الاشتراكات[1] ويبطل قانونا كل اتفاق يخالف هذا الحكم. مما يعني أنه ملزم بدفع كامل الاشتراكات حتى في حالة إعساره أو إفلاسه.

الفرع الثاني: العمال الأجراء وما شابههم

العامل الأجير في الوقت ذاته مكلَّفاً ومستفيداً من نظام الضمان الاجتماعي. فبوصفه مكلَّفاً، يلتزم بتحمل نصيبه من الاشتراك الذي يقتطعه صاحب العمل من أجره قبل دفعه. وبوصفه مستفيداً يحق له التمتع بمنافع التأمين عل المرض وعلاج الأمراض المهنية وتعويضات العجز ومعاشات التقاعد وسائر التأمينات المقررة في القانون رقم 83-11. [2]

تتميز الوضعية القانونية للعامل الأجير في مجال الضمان الاجتماعي في كون التزامه بالاشتراك لا يتم مباشرة بينه وبين هيئات الضمان، بل يمر عبر صاحب العمل الذي يقوم بدور الوسيط الالزامي.

ولهذا نجد أن القانون يلقي العبء الأكبر في التصريح والدفع على صاحب العمل في حين يبقى حق العامل في مواجهة الصندوق قائما حتى لو أخل صاحب العمل بالتزاماته وذلك تطبيقا للمبدأ الذي يقضي بعدم تحميل العامل تبعات خطأ صاحب العمل، بحيث يمثل اقتطاع قسط الأجر عند دفع الأجر تبرئة ذمة العامل إزاء صاحب العمل.[3]

وقد كرّسَ القضاء الجزائري هذا المبدأ في قرارات عديدة للمحكمة العليا، أكّدت فيها أن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية ملزم بتعويض العامل حتى في حالة عدم دفع صاحب العمل للاشتراكات، وهو ما يجسد الطابع التضامني والحمائي لنظام الضمان الاجتماعي وهذا

[1] – م17 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

[2] – م 03 من قانون 83-11 المؤرخ في 02 يوليو سنة 1983 ،والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية ، ج ر،ع 28، الصادر بتاريخ 05 يوليو1983.

[3] – م 19 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

تطبيقا لنص المادة التي تقضي بأن كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه، ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض.[1]

المشبهون بالأجراء: وهم فئات خاصة تعامل معاملة الأجراء بحيث ينتسب وجوبا إلى الضمان الاجتماعي بصفة الطلبة، التلاميذ الذين يزاولون تعليمهم العالي أو ما ماثله في مؤسسة عمومية أو معتمدة وغير مؤمن لهم اجتماعيا.[2]

غير أن هذه الفئة خصت بأجل للتصريح يقدر ب 20 يوما التي تلي تاريخ تسجيلهم.[3]

الفرع الثالث: العمال غير الأجراء (المستقلون)

يُمثّل العمال غير الأجراء أو «المستقلون» كل من يمارس نشاطا حرا لحسابه الخاص، وهم بالخصوص التجار والحرفيون وأصحاب المهن الحرة والفلاحون سواء كانوا أفرادا أو شركاء في شركات أو مؤسسات.[4]

ويسمى المكلف في هذه الحالة منخرط (adhérent) وهؤلاء يتحملون بأنفسهم دفع كامل الاشتراك دون وسيط.

في التشريع الفرنسي الذي يُلهم كثيراً المنظومة القانونية الجزائرية، يُستخدم مصطلح « le cotisant» للدلالة على من يدفع الاشتراكات، ومصطلح «l'assujetti» للدلالة على الخضوع القانوني للنظام، وذلك في كل من قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي الفرنسي. والجزائر لم تبتعد عن هذا التوجه، إذ إن كلمة «المكلف» في القانون رقم 83-14 تُرادف بصفة عامة مفهوم «l'assujetti» الفرنسي الدال على من يخضع وجوباً لنظام الضمان الاجتماعي.

---

[1] – م 124 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26سبتمبر 1975،المتضن القانون المدني المعدل والمتمم ج ر. ع78، الصادر بتاريخ 30سبتمبر 1975.

[2] – م09 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

[3] – م 11 من القانون 83-14 مرجع سابق.

[4] – الملتقيات الجهوية الأربع المشتركة بين وزارة العدل ووزارة الضمان الاجتماعي، بومرداس، بجاية، وهران، غرداية، سنة 1998 ص3.

الفرع الرابع :الحالات الخاص

بالإضافة إلى الفئات الرئيسية استحدث المشرع الجزائري نظام الانتساب الإرادي لأعضاء الجالية الوطنية الذين يمارسون نشاطا مهنيا خارج التراب الوطني وذلك بتحديد الشروط والكيفيات الخاصة للانتساب الإرادي.

وكذا تحديد كيفيات دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي الخاص بهذا النظام. [1]

حيث يعتبر القانون المتعلق بالتزامات المكلفين بالضمان الاجتماعي هو الإطار القانوني العام الذي استمد منه هذا النظام المستحدث.

المبحث الثاني: الهيئات المختصة بتسيير ومراقبة نظام الضمان الاجتماعي

يستند نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر إلى هيكل مؤسساتي قوامه هيئات عمومية ذات طبيعة خاصة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وفقا لأحكام القانون رقم 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، وتتولى هذه الصناديق حصريا إدارة مختلف فروع الأداءات وتحصيل الاشتراكات الإلزامية، تحت وصاية الوزارة المكلفة بالضمان الاجتماعي، كما يرتكز هذا النظام على آليات رقابية قانونية، لاسيما تلك المنصوص عليها في القانون رقم 08-08 المتعلق بالنزاعات في مجال الضمان الاجتماعي، والتي خولها المشرع صلاحية السهر على إنفاذ التشريع والتنظيم المعمول بهما، وضمان الالتزام بالتصريح والمطابقة القانونية عبر أسلاك التفتيش والرقابة المؤهلة[2].

المطلب الأول: صناديق الضمان الاجتماعي

اعتمد المشرع الجزائري تنظيما مؤسساتيا يقوم على التخصيص المهني لهيئات الضمان الاجتماعي، حيث أقر نظاما للعمال الأجراء الخاضعين لتبعية مهنية (ص. و. ت. ا. ع. ا)

[1] – القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 05جانفي2023، الذي يحدد كيفيات دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي المتعلقة بالانتساب الارادي لأفراد الجالية الوطنية بالخارج للنظام الوطني للتقاعد، ج ر.ع 02الصادر بتاريخ 12جانفي 2023.

[2] – القانون رقم 83-11 مرجع سابق.

جراء الذين يمارسون نشاطهم بصورة مستقلة (ص. و. ض. ا. ع. غ. ا) و (CASNOS)، ويكتمل هذا البناء المؤسساتي بوجود الصندوق الوطني للتقاعد (ص. و. ت) (CNR)، الذي يعد هيئة استراتيجية موحدة تتولى تسيير معاشات التقاعد وضبط التوازنات المالية لهذا الفرع، مما يضمن استمرارية التغطية الاجتماعية للمؤمن لهم بانتقالهم من وضعية النشاط إلى وضعية التقاعد وفق مبدأ التضامن بين الأجيال.

الفرع الأول: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)

أولا: النشأة والإطار القانوني

يعد من أقدم الصناديق الموجودة في نظام التأمينات الاجتماعية إذ يتواجد منذ نشوء النظام العام سنة 1957 وهو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص طبقا للمادة 49 من القانون 88-01 المؤرخ في 12جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية.[1]

وبعد تخلي الجزائر عن النهج الاشتراكي وتبني قواعد اقتصاد السوق، أصبحت هذه الصناديق في مضمونها مرافق عمومية ذات طابع إداري بالدرجة الأولى ومرافق عامة ذات طبيعة صناعية تجارية بصفة ثانوية.[2]

ثانيا: مجال اختصاص الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية

يتولى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء المهام القانونية المتعلقة بالتغطية الاجتماعية لفئة العمال الأجراء الذين ترتبط أهليتهم للانتساب بوجود علاقة عمل تبعية مع هيئة مستخدمة بصرف النظر عن شكل هذه العلاقة أو طبيعتها القانونية سواء كانت مكرسة بموجب عقد مكتوب أو قائمة على واقعة العمل الفعلي، ويمتد النطاق الشخصي لتطبيق منظومة التأمينات الاجتماعية ليشمل كافة العمال الخاضعين للتشريع الجزائري دون تمييز قائم

[1] – م 49 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج ر، ع02، الصادر بتاريخ 13 يناير 1988، ص25.

[2] – محمد أمين بوسماح، *المرفق العام في الجزائر*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1995، ص29.

على الجنسية أو المركز القانوني للهيئة المستخدمة في القطاعين العام أو الخاص وهذا حسب ما جاءت به المادة 06 من قانون 83-11. كما يتسع الوعاء الحمائي لهذا النظام ليشمل ذوي الحقوق المؤمن لهم اجتماعيا لاسيما الزوج والأبناء والأصول حسب نص المادة 66 من قانون 83-11.

ثالثا: المهام والصلاحيات

يتولى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء تسيير المنظومة الحمائية ضد الأخطار الاجتماعية الكبرى، حيث يمتد نطاق اختصاصه ليشمل فروع المرض، الأمومة، العجز، الوفاة وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية.[1]

وتتفرع تدخلات الصندوق إلى فئتين رئيسيتين من الأداءات:

أ) الأداءات العينية (الرعاية الصحية)

وتتمثل في التكفل المباشر أو التعويض عن كافة مصاريف العناية الطبية والوقائية والعلاجية لصالح المؤمن له وذوي حقوقه.[2] ويشمل لذلك تعويض الأدوية بنسبة تتراوح عادة بين 80% و100% للحالات المنصوص عليها حسب المادة 59 الفقرة 04 من قانون 83-11. إضافة إلى نفقات التحاليل البيولوجية، صور الأشعة، الإقامة بالمستشفيات، توفير الأجهزة الاصطناعية وقد تدعم هذا الدور بنظام (الطرف الدافع) عبر بطاقة الشفاء التي تسمح للمؤمن له بالحصول على الدواء دون دفع مسبق لدى الصيادلة المتعاقدين.

ب) الأداءات النقدية (التعويضات المالية)

[1] – م 02 من القانون رقم 83- 11 مرجع سابق.

[2] – م 07 الفقرة الأولى من القانون رقم 83-11 مرجع سابق.

وتهدف إلى ضمان استمرارية الدخل عند انقطاع العمل (وتشمل التعويضات اليومية التي تصرف للعامل الذي يضطره المرض إلى الانقطاع مؤقتا عن عمله.[1] ابتداء من اليوم الأول إلى اليوم 15 الموالي لتوقفه عن العمل بنسبة 50% من أجر المنصب اليومي الصافي، اعتبارا من اليوم 16 الموالي لتوقفه عن العمل 100% من الأجر المذكور أعلاه، وفي حالة المرض الطويل المدى أو الدخول إلى المستشفى تطبق نسبة 100% اعتبارا من اليوم الأول من توقفه عن العمل).[2] كما تشمل منحة الأمومة التي تغطي 100% من الأجر لمدة 14 أسبوعا.[3]

كما تحدد المادة 37 من القانون 83-11 مبالغ معاشات العجز وحالاته، وفي حالة الوفاة يلتزم الصندوق بصرف رأس مال الوفاة لذوي الحقوق كمساعدة مالية عاجلة ويقدر ب اثني عشرة مرة مبلغ آخر أجر شهري في المنصب تدفع دفعة واحدة.[4] فضلا عن الريوع المخصصة لضحايا حوادث العمل أو ذوي حقوقهم في حال الحوادث المميتة حيث نصت عليهم المادة 51 من نفس القانون 83-11.

تخضع كافة هذه الأداءات لنظام الرقابة الطبية القبلية والبعدية التي يمارسها طبيب الصندوق للتأكد من مطابقة الحالة الصحية للمعايير القانونية للاستفادة.

رابعا: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات

تقوم البنية التنظيمية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء على تنظيم هرمي يضم عدة مستويات إدارية متكاملة، يتمثل أولها في المستوى المركزي الذي تجسده المديرية العامة بمختلف مديرياتها الفرعية المتخصصة، والتي تتولى إعداد السياسة العامة للصندوق والإشراف على تسييره. أما على المستوى المحلي فيعتمد الصندوق على شبكة من

[1] – م 07 الفقرة الثانية من القانون رقم 83-11 مرجع سابق.

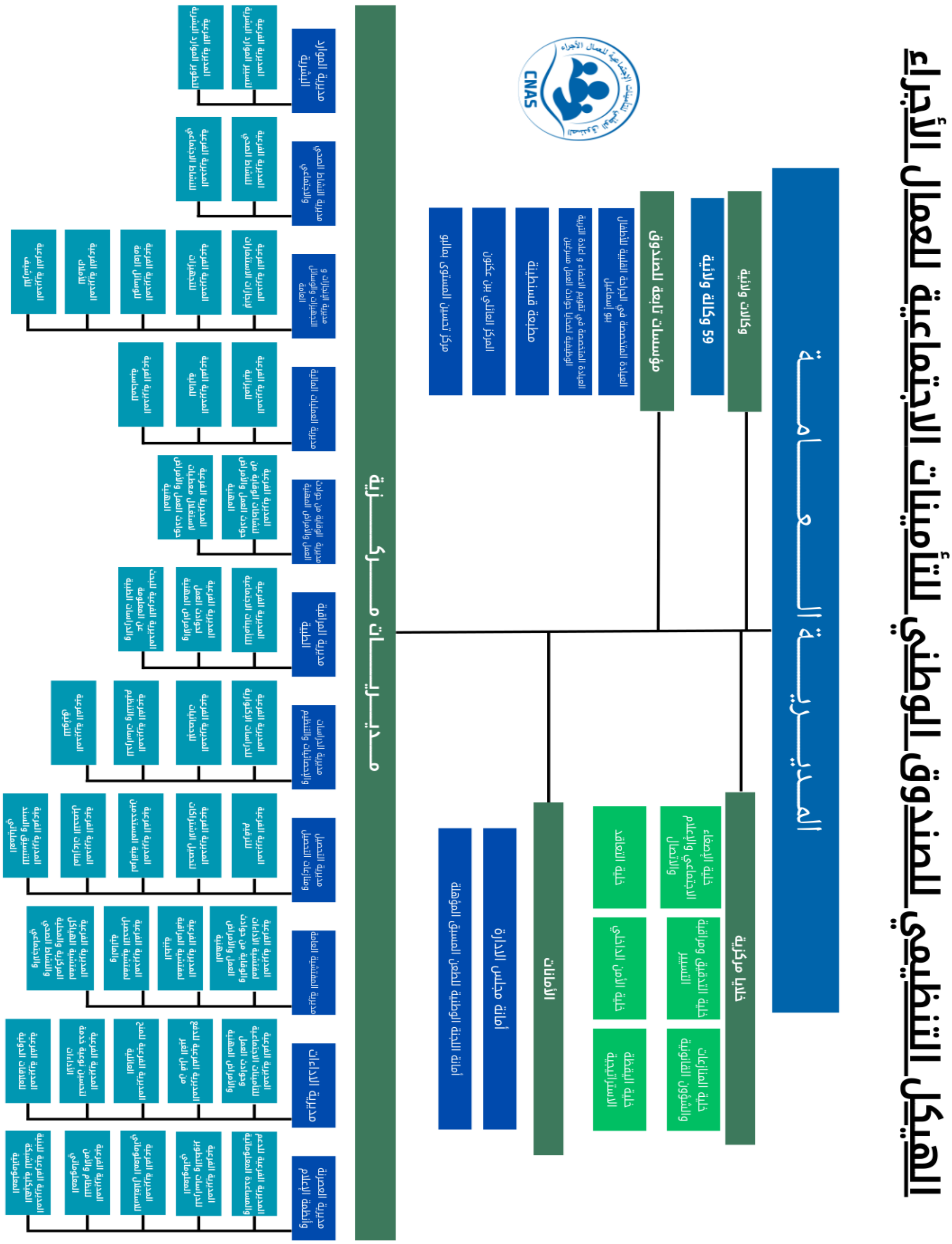
[2] – م 14 من القانون رقم 83-11 مرجع سابق.

[3] – م 29 من نفس القانون رقم 83-11 مرجع سابق.

[4] – م 48 من نفس القانون رقم 83-11 مرجع سابق.

الوكالات الولائية التي يبلغ عددها حاليا 59 وكالة ولائية إضافة الهياكل المحلية المنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن، والتي تمثل حلقة الاتصال المباشر بين المؤمن والمستخدم كما هو موضح في المخطط أدناه:[1]

[1] – الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء(CNAS) ، متاح على الرابط الإلكتروني : https://cnas.dz، تاريخ الاطلاع: 20ماي2026.


الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء
المديرية العامة
CNAS
وكالات ولائية
59 وكالة ولائية
مؤسسات تابعة للصندوق
العيادة المتخصصة في الجراحة القلبية للأطفال بوإسماعيل
العيادة المتخصصة في تقويم الأعضاء و إعادة التربية الوظيفية لضحايا حوادث العمل مسرغين
مطبعة قسنطينة
المركز العائلي بن عكنون
مراكز تحسين المستوى بمالي
خلايا مركزية
خلية المنازعات والشؤون القانونية
خلية التدقيق ومراقبة التسيير
خلية الإصغاء الاجتماعي والإعلام والاتصال
خلية اليقظة الاستراتيجية
خلية الأمن الداخلي
خلية التعاقد
الأمانات
أمانة مجلس الإدارة
أمانة اللجنة الوطنية للطعن المسبق المؤهلة
مديريات مركزية
مديرية الموارد البشرية
مديرية النشاط الصحي والاجتماعي
مديرية الإنجازات و التجهيزات والوسائل العامة
مديرية العمليات المالية
مديرية الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية
مديرية المراقبة الطبية
مديرية الدراسات والإحصائيات والتنظيم
مديرية التحصيل ومنازعات التحصيل
مديرية المفتشية العامة
مديرية الأداءات
مديرية العصرنة وأنظمة الإعلام

حيث تكتسي هذه الوكالات أهمية بالغة بما يساهم في تقريب خدمات الضمان الاجتماعي من المنتسبين وضمان استمرارية المرفق العام.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء (CASNOS)

أولا: النشأة والإطار القانوني

تم إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الاجراء في سنة 1992 بموجب المرسوم التنفيذي رقم92-07 المؤرخ في 04 جانفي 1992 المتعلق بتنظيم الإطار القانوني والمالي والإداري حيث كان يطلق على هذا الصندوق سابقا باللغة الفرنسية –CAVNOS– أي الصندوق الوطني للضمان على الشيخوخة لغير الأجراء غير أن تسييره المالي والإداري يتم عن طريق الصندوق الوطني للعمال الأجراء والصندوق الوطني للتقاعد وهو ما نصت عليه المادة 65 من المرسوم المذكور أعلاه إلى حين صدور قانون يضمن مهام تسييره وتطبيقا لذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 93-119.[1] الذي يحدد صلاحيات الصندوق.

ثانيا: مجال اختصاص الصندوق الوطني

يغطي نطاق اختصاص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء كافة الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا لحسابهم الخاص، أو يمارسون نشاطا خارج إطار علاقة العمل التبعية وهي الفئات التي تحدثنا عليها سبقا في الفصل الأول والتي نصت عليها المادة 02 من المرسوم التنفيذي 22-121 المؤرخ في 17 مارس 2022 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-289 المتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص.

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 93-119 المؤرخ في 15 ماي 1993، يحدد اختصاصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وتنظيمه وتسييره، ج ر، ع34، الصادر بتاريخ 23 ماي 1993، ص11.

ثالثا: المهام والصلاحيات :

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء ضمان التغطية ضد المخاطر الاجتماعية المنصوص عليا تشريعا، والمتمثلة في:

أ) **الأداءات العينية:** يخول الحق للمؤمن له اجتماعيا ولذوي حقوقه التأمين على المرض حيث تشمل التكفل بالمصاريف الطبية، الجراحية، الصيدلانية، التبيعة، وكذا الفحوصات التشخيصية والاستشفاء، وذلك بنسب التعويض القانونية، إضافة إلى التأمين على الأمومة يضمن التكفل بمصاريف الحمل والولادة وتبعاتها الطبية لفائدة المؤمن لهن أو ذوي حقوقهم من النساء والأمومة. [1]شريطة أن يكون طلب الانتساب في الضمان الاجتماعي قد قدم قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من تاريخ تلقي العلاج.

ب) **الأداءات النقدية:** يخول الحق في معاش العجز للشخص غير الأجير الذي يمارس نشاطا لحسابه الخاص ويصاب بعجز كلي ونهائي يجعله غير قادر مطلقا على الاستمرار في ممارسة مهنته. [2] كما يضمن صرف منحة الوفاة لذوي الحقوق كما جاء في نص المادة 08 من المرسوم تنفيذي رقم 289-15 المؤرّخ في نوفمبر سنة 2015 المتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص.

ت) **الحماية الاجتماعية ما بعد الخدمة (التقاعد):** على خلاف النظام المعمول به في قطاع العمال الأجراء خص المشرع الجزائري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بصلاحية التحصيل والصرف في آن واحد فهو الهيئة المكلفة قانونا بموجب المرسوم 85-35 والتشريعات المعدلة له، بمتابعة المسار المهني للمؤمن له من بداية نشاطه إلى غاية بلوغه السن القانوني للتقاعد حيث يتولى الصندوق نفسه تصفية ومنح معاشات التقاعد لمن

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 15-289 مؤرخ في 14 نوفمبر 2015، يتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطاً لحسابهم الخاص، ج ر، ع61، الصادر بتاريخ 18 نوفمبر سنة 2015.

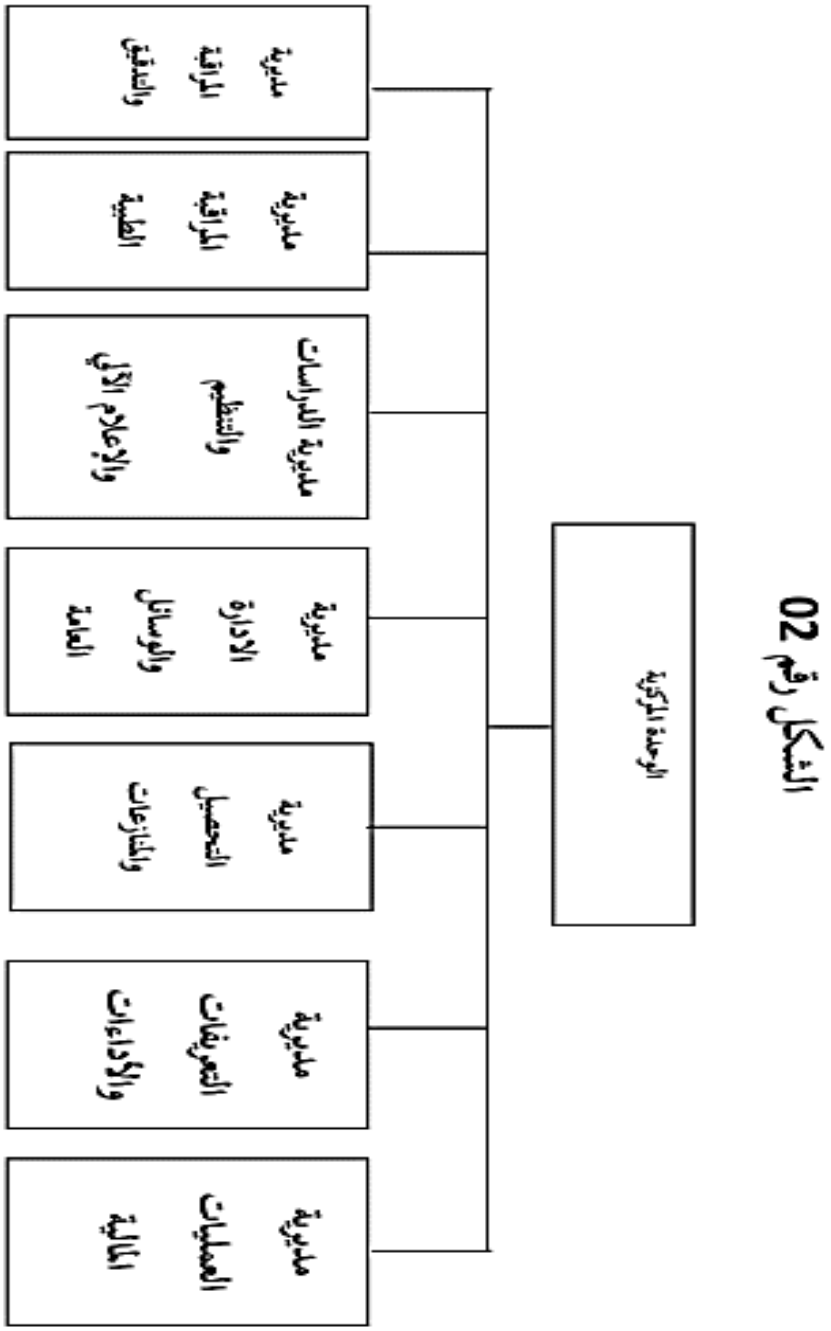
[2] – المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 15-289 مرجع سابق.

تتوفر فيهم الشروط القانونية المحددة في المواد من 09 إلى 13 من المرسوم تنفيذي رقم 15-289 المؤرّخ في نوفمبر سنة 2015.

رابعا: الهيكل التنظيمي للصندوق

المخطط أدناه: [1]

[1] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، متاح على الرابط الإلكتروني https:// : damancom.casnos.dz، تاريخ الاطلاع: 20ماي2026.



الشكل رقم 02: هيكل الوكالة الوطنية (La Direction General De CASNOS)

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)

أولا: النشأة والإطار القانوني:

تأسس الصندوق الوطني للتقاعد بموجب المرسوم رقم 85-223 المؤرخ في 20أوت1985، وذلك في إطار الهيكلة الجديدة لمنظومة الضمان الاجتماعي التي قضت بفصل الفروع وتخصيص الصناديق لضمان نجاعة التسيير. ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث يصنف حاليا كمؤسسة عمومية ذات طابع خاص وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 92-07 ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي. تتمحور مهام الصندوق حول إدارة فرع التقاعد الخاص بالعمال الأجراء، وتتولى مصالحه حصريا دراسة الملفات، تصفية المعاشات والمنح، وضمان صرف التعويضات لذوي الحقوق وذلك استنادا لأحكام القانون رقم 83-12 المعدل والمتمم، المتعلق بالتقاعد الذي يضبط شروط الاستحقاق وطرق الاحتساب.

ثانيا: مجال اختصاص الصندوق وصلاحياته

مجال اختصاص وصلاحيات الصندوق الوطني للتقاعد يتمثل في التكفل بتسيير نظام التقاعد للعمال الأجراء، حيث يتولى دراسة ملفات الإحالة على التقاعد بمختلف أنواعها بما فيها التقاعد القانوني والتقاعد المسبق والحالات الاستثنائية، وكذا تصفية الحقوق المرتبطة بها وحساب معاشات التقاعد وصرفها بصفة دورية شهرية. كما يشمل اختصاصه تسيير حقوق ذوي الحقوق في حالة الوفاة المنصوص عليهم في المادة 67 من قانون83-11. [1]

وفي إطار صلاحياته، يقوم الصندوق بضبط المسار المهني للمؤمن لهم من خلال متابعة فترات الاشتراك والتأكد من صحة الأجور المرجعية المعتمدة في حساب المعاشات، إضافة إلى تحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل نظام التقاعد بالتنسيق مع الهيئات المعنية، والسهر

[1] – المادة 67 من القانون رقم 83-11 مرجع سابق.

على تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية وكذا الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالضمان الاجتماعي.[1]

ثالثا: الهيكل التنظيمي للصندوق

ويقوم التنظيم الإداري للصندوق الوطني للتقاعد حسب تحديده بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 16أفريل 1997 على الهياكل التنظيمية التالية:

- المصالح المركزية (المقر الرئيسي).
- الوكالات المحلية (51 وكالة).
- مراكز الاعلام الالي الجهوية (10 وكالات).
- المراكز الجهوية بالأرشيف (5 وكالات).
- مراكز الاستقبال والتوجيه (51وكالة).

المطلب الثاني: أجهزة الرقابة في مجال الضمان الاجتماعي

تعد الرقابة في مجال الضمان الاجتماعي من أهم الآليات التي اعتمدها المشرع لضمان حسن تطبيق قواعد الضمان الاجتماعي ومكافحة مختلف صور التهرب والاخلال بالالتزامات القانونية. وتحقيقا لذلك تم إنشاء أجهزة رقابية مختصة تتولى مهام المراقبة والتفتيش والتحقق من مدى احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة وأهدافها

تحتل الرقابة مكانة أساسية في مجال الضمان الاجتماعي، باعتبارها الوسيلة التي تضمن التطبيق السليم لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما، وتسهم في تكريس

[1] – م 09 من المرسوم التنفيذي رقم 92–07 المؤرخ في 04 جانفي 1992، يتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي، ج ر، ع 02، الصادر بتاريخ 08 جانفي سنة 1992، ص43.

مبدأ احترام الالتزامات القانونية المفروضة على المكلفين. كما تمثل أداة فعالة لحماية حقوق المؤمن لهم وضمان استمرارية تمويل منظومة الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يستوجب الوقوف على مفهومها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولا: تعريف الرقابة في مجال الضمان الاجتماعي

تعد الرقابة في مجال الضمان الاجتماعي من أهم الوسائل القانونية والإدارية التي اعتمدها المشرع لضمان حسن تطبيق أحكام تشريع الضمان الاجتماعي، والتحقق من مدى احترام المكلفين لالتزاماتهم التصريحية والمالية. وتمارس هذه الرقابة من طرف هيئات وأعوان مختصين قانونا، بهدف حماية حقوق المؤمن لهم وضمان استقرار التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي.

ثانيا: أهداف الرقابة في مجال الضمان الاجتماعي

قد أسند المشرع مهمة الرقابة على مخالفات الضمان الاجتماعي إلى جهاز متخصص يتمثل في أعوان المراقبة وهو جهاز تابع لهيئات الضمان الاجتماعي، ومنحهم الوسائل الردعية والحماية القانونية لمباشرة مهامهم في معاينة المخالفات وفرض القيام بالالتزامات القانونية لهذا المجال وفقا لما تنص عليه المادة 28 من قانون 83-14 وفعل ذلك من خلال إقرار نظام قانوني خاص للتحصيل الجبري للاشتراكات والغرامات عن التأخير من خلال القانون 08-08 [1].

الفرع الثاني: أنواع الرقابة الإدارية والميدانية

بعد الوقوف على مفهوم الرقابة وأهدافها، تجدر الإشارة إلى أن المشرّع الجزائري لم يكتفِ بإقرارها من الناحية النظرية، وإنما وضع آليات عملية لممارستها من خلال الرقابة الإدارية

[1]- م 44 من القانون رقم 08-08 المؤرخ في 23 فبراير 2008 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، ج ر، ع11، الصادر بتاريخ 2 مارس سنة 2008، ص11.

والميدانية، بما يضمن التحقق من مدى احترام المكلفين لالتزاماتهم القانونية والكشف عن مختلف المخالفات التي قد تمس السير الحسن لمنظومة الضمان الاجتماعي. وعليه، سيتم التطرق في هذا الفرع إلى الرقابة الإدارية والميدانية باعتبارهما من أهم صور الرقابة في مجال الضمان الاجتماعي.

أولا: الرقابة الإدارية

إن ارتباط المراقبة الإدارية في مجال الضمان الاجتماعي بمختلف الالتزامات التي يقرها قانون الضمان الاجتماعي يجعلها تنصرف مبدئيا إلى تأكد هيئات الضمان الاجتماعي من استيفاء المستفيدين لمختلف الشروط المقررة للاستفادة وقيامهم بالالتزامات التي يترتب على استكمالها استحقاق التغطية الاجتماعية ومختلف الامتيازات المرتبطة بها.[1]

ثانيا: الرقابة الميدانية

تعد الرقابة الميدانية من أهم صور الرقابة في منظومة الضمان الاجتماعي، فهي الآلية القانونية التي تضمن الانتقال من الرقابة المكتبية (المستندات) إلى الرقابة المعاينة المباشرة، يمارس هذه المهام أعوان الرقابة (مفتشو الضمان الاجتماعي) المنصوص عليهم في المرسوم التنفيذي رقم 05-130 الذي يحدد شروط وكيفيات تعيين أعوان الرقابة التابعين لهيئات الضمان الاجتماعي واعتمادهم، يتمتعون بصلاحيات قانونية تتيح لهم ولوج أماكن العمل ومقرات أصحاب العمل، وتتمثل غايتهم الأساسية في التحقق من الامتثال للالتزامات التشريعية المنصوص عليها في القانون رقم 83-14 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.

[1]- قادية عبد الله، المراقبة الإدارية في مجال الضمان الاجتماعي، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10 عدد 3 سبتمبر 2013 السنة العاشرة، جامعة معسكر ص273.

الفصل الثاني

التزامات المكلفين وآثار الإخلال بها

في مجال الضمان الاجتماعي

الفصل الثاني: التزامات المكلفين وآثار الإخلال بها في مجال الضمان الاجتماعي

إن نظام الضمان الاجتماعي يُعدّ من أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي الحديث، حيث يهدف إلى توفير حماية اجتماعية شاملة للأفراد في مواجهة مختلف الأخطار الاجتماعية، كالمرض والعجز والشيخوخة والبطالة، وذلك استنادًا إلى مبدأ التضامن الاجتماعي الذي يُشكل الأساس الذي تقوم عليه أغلب أنظمة الضمان عبر مختلف التشريعات.

ولا يمكن ضمان فعالية هذا النظام واستمرارية أداء وظائفه إلا من خلال الإحاطة الدقيقة بالالتزامات الملقاة على عاتق المكلفين، سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو معنويين، تجاه هيئات الضمان الاجتماعي. إذ تُعدّ هذه الالتزامات المورد الأساسي لتمويل النظام وضمان توازنه المالي، في حين أن الإخلال بها من شأنه أن يمسّ باستقراره ويؤثر على فعاليته، الأمر الذي استوجب تدخل المشرّع الجزائري بوضع آليات قانونية ردعية تكفل احترام هذه الالتزامات.

وعليه، سيتناول هذا الفصل دراسة مختلف الجوانب المرتبطة بهذه المنظومة من خلال مبحثين متكاملين؛ يُخصص المبحث الأول لالتزامات المكلف تجاه هيئات الضمان الاجتماعي أما المبحث الثاني فتناول الرقابة على التزامات المكلفين، وما يقابله من جزاءات قانونية مترتبة عن الاخلال بهذه الالتزامات.

المبحث الأول: التزامات المكلفين تجاه هيئات الضمان الاجتماعي

يترتب على خضوع المكلف لأحكام تشريع الضمان الاجتماعي مجموعة من الالتزامات القانونية التي يتعين عليه الوفاء بها تجاه هيئات الضمان الاجتماعي، باعتبارها الجهة المكلفة بتسيير مختلف فروع هذا النظام وضمان استمرارية تمويله. وتتنوع هذه الالتزامات بين التزامات ذات طابع تصريحي، وأخرى ذات طابع مالي وإداري، يهدف المشرّع من خلالها إلى ضمان حسن تطبيق أحكام الضمان الاجتماعي وحماية حقوق المؤمن لهم. وعليه، سيتم في هذا المبحث بيان أهم الالتزامات التي تقع على عاتق المكلف تجاه هيئات الضمان الاجتماعي.

المطلب الأول: الالتزامات التصريحية للمكلف

تعد الالتزامات التصريحية التزاما قانونيا جوهريا يقع على عاتق المكلفين في إطار نظام الضمان الاجتماعي، وتهدف إلى تمكين هيئات الضمان الاجتماعي من ممارسة صلاحياتها في التسيير والرقابة، إذ يؤدي عدم تقديم التصريحات أو عدم دقتها أو عدم احترام الآجال القانونية إلى الإخلال بسير النظام برمته.

الفرع الأول: التصريح بالنشاط المهني

يشكل التصريح بالنشاط التزاما قانونيا ذا طابع تأسيسي، يترتب عليه قيام العلاقة القانونية بين المكلف وصندوق الضمان الاجتماعي المختص، وتبنى عليه باقي الالتزامات التصريحية. ويعد الاخلال به مخالفة قانونية يترتب عنها تطبيق الجزاءات المقررة قانونا.

أولا: التصريح بالنشاط وإجراءاته:

كرس المشرع الجزائري أجلا قانونيا صارما للتصريح بالنشاط، لا يتجاوز عشرة أيام، يحتسب ابتداء من تاريخ الشروع الفعلي في ممارسة النشاط الفعلي في ممارسة النشاط المهني.[1]

وهي مدة تحتسب بالاستناد لرخصة النشاط والتصريح لدى هيئة الضرائب[2]؛ ويكتسي هذا التمييز طابعا حاسما، إذ يمنع المكلف من التذرع بتأخر الإجراءات الإدارية كسبب لتأخير التصريح.

تجدر الإشارة إلى أن إجراءات التصريح بالنشاط لا تخضع لنظام موحد، وإنما تختلف باختلاف فئة المكلفين لاسيما بين نظام التأمين الاجتماعي للعمال الأجراء ونظام التأمين الاجتماعي للعمال غير الأجراء، حيث يحدد التشريع والتنظيم لكل فئة كيفيات وقواعد إجرائية خاصة تتناسب مع خصوصية كل فئة وطبيعة نشاطها.

---

[1] – م06 من القانون 83-14 مرجع سابق.

[2] – الملتقيات الجهوية الأربعة المشتركة بين وزارة العدل ووزارة الضمان الاجتماعي، مرجع سابق ص3.

وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى الإجراءات الخاصة بكل نظام على حدة:

1) نظام التصريح في نطاق التأمين الاجتماعي للعمال الأجراء:

على المستخدم أن يبادر بتقديم لهيئة الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء عدة وثائق. فيتم استقباله من طرف رئيس مصلحة الترقيم، ودور مصلحة الترقيم هو فتح ملف لرب العمل خاص به حتى يتم تمييزه عن بقية أرباب العمل من جهة، وفتح ملف آخر لكل عامل ينتمي لرب العمل المعني من جهة أخرى.[1]

من أهم الوثائق التي يقدمها المستخدم:

أ) نسخة من القانون الأساسي للمؤسسة أو نسخة من السجل التجاري أو شهادة الاعتماد أو نسخة من عقد الشركة بالنسبة للشركاء في الشركة.

ب) نسخة من الرقم الجبائي.

ت) نسخة قائمة العمال المراد تشغيلهم في المؤسسة ممضاة ومختومة من طرف صاحب العمل.

ث) شهادة الحالة المدنية.

ج) ملئ استمارة خاصة من طرف صاحب العمل تمنح له من طرف هيئة الضمان الاجتماعي تسمى "وثيقة التصريح بالنشاط"، تتضمن التعريف بالمصرح والنشاط الذي يمارسه.

تقوم مصلحة الترقيم بإدراج المعلومات المتعلقة بصاحب العمل على قاعدة المعطيات الخاصة بالصندوق، في برنامج (sigma)، حيث يقوم هذا البرنامج المعلوماتي بترقيم صاحب العمل وإعطائه رقم متكون من (10) أرقام.

[1]– سماتي الطيب، منازعات هيئات الضمان الاجتماعي تجاه أصحاب العمل على ضوء القانون الجديد، دار الهدى، ص21.

وبالمقابل تمنح هيئة الضمان الاجتماعي لرب العمل رقم خاص به مع ذكر اسمه وهذا لتمييز ملفه عن بقية ملفات أرباب العمل الآخرين.[1]

2) نظام التصريح في نطاق التأمين الاجتماعي للعمال غير الأجراء:

بعدما يتحصل الشخص الذي يريد الانخراط على سجل تجاري أو بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح، أو سائق سيارة أجرة أو كان هذا الشخص يمارس مهنة حرة كطبيب أو محامي أو صيدلي أو موثق إلخ... يأتي مباشرة للانخراط في أجل عشرة أيام من تاريخ بداية النشاط لدى مصلحة الترقيم التابعة للصندوق الوطني للعمال غير الأجراء.

وبذلك يقدم ملف به الوثائق التالية:

أ) نسخة من السجل التجاري أو الاعتماد أو بطاقة الحرفي أو بطاقة الفلاح أو بطاقة المقاول الذاتي... مصادق عليها.

ب) شهادة ميلاد أصلية

ت) نسخة من القانون الأساسي (في حالة الشركة)

ث) شهادة الإقامة.

ج) نسخة من عقد إيجار المحل أو المقر

ح) تصريح بوجود ملفه في مصلحة الضرائب (يجب أن يسلم مصلحة الترقيم نسخة من البطاقة الجبائية C20).

وبعد قبول ملفه يصبح هذا الشخص حائز على صفة المنخرط، وبذلك يلتزم بالتزامات تجاه صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء وفقا لما جاء في القانون رقم83-14 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.[2]

[1]- سماتي الطيب، مرجع سابق، ص62.

[2] - سماتي الطيب، مرجع سابق، ص54.

في بعض الأحيان تصل مصلحة الترقيم قوائم للأشخاص من مصالح السجل التجاري وبعد التأكد منها يتضح أن هناك عدد من الأشخاص الذين يملكون سجل تجاري وفي نفس الوقت غير منخرطين لدى صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، أو بعد انتهاء أربع سنوات ترسل مصالح الضرائب قائمة الأشخاص المنخرطين لديها، ففي هذه الحالة تقوم مصلحة الترقيم بإرسال إشعار لكل شخص غير مناسب لديها قصد حثه على الانخراط[1]، ويعتبر هذا الإشعار بمثابة إنذار أول، ففي حالة عدم الاستجابة تقوم بتحويل ملفه لمصلحة الاشتراكات (التحصيل).

3) نظام التصريح في نطاق التأمين الاجتماعي للعمال الخاضعين للبطالة بسبب الظروف المناخية:

يعد تأمين البطالة الناتجة عن الظروف الطبيعية والمناخية نظاما خاصا ضمن التأمينات الاجتماعية موجها لفائدة عمال قطاع البناء والأشغال العمومية والري المشتغلين في الورشات، حيث يلتزم رب العمل بالتصريح بهؤلاء العمال وفقا لأحكام المادة 12 من الأمر رقم 97-01 والتي جاء فيها على أنه (يقرر المستخدم أو ممثله في حالة سوء الأحوال الجوية التوقف عن العمل بعد استشارة ممثل أو ممثلي العمال وكذا صاحب المشروع عندما يتعلق بإدارة عمومية أو مجموعة محلية، يوقع المستخدم أو ممثله وممثلو العمال تصريحا بالتوقف عن العمل ويرسله المستخدم إلى الصندوق خلال 48 ساعة الموالية للتوقف عن العمل).[2]

[1] – انظر الوثيقة رقم 01 في الملاحق المتمثلة في اشعار بالانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

[2]– م12 من الأمر رقم 97-01 المؤرخ في 11 يناير 1997، يتضمن تأسيس تعويض البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لعمال قطاعات البناء والأشغال العمومية والري ويحدد شروط منحه وكيفياته، ج ر،ع 03، الصادر بتاريخ 12 يناير سنة 1997، ص05 .

ثانيا :أثر التصريح بالنشاط على الوضعية القانونية للمكلف:

لا يتوقف دور التصريح بالنشاط عند كونه مجرد إجراء شكلي أو إداري، بل يمتد ليشكل المنطلق الفعلي لنشوء المركز القانوني للمكلف تجاه هيئة الضمان الاجتماعي، وتتجلى آثار هذا الاجراء في النقاط الآتية:

يبدأ هذا الأثر من بمنح المكلف رقم انتساب يكتسي أهمية محورية في علاقته بالصندوق، إذ يمثل الهوية الرقمية الاجتماعية التي تلازمه في كافة التصريحات، المراسلات والطعون، كما يتضمن هذا الرقم بنية دلالية تشير إلى طبيعة نشاط المكلف، قطاعه الجغرافي، وتاريخ التحاقه بالمنظومة.

ومن الناحية الموضوعية، يمكن التصريح الصندوق من تحديد نطاق التغطية الاجتماعية الواجبة للمكلف، وكذا ضبط نظام الاشتراكات المنطبق عليه (سواء كان نظام عام أو خاص) بحسب طبيعة النشاط والقطاع.

وهذا ما يكرس الارتباط العضوي بين التصريح بالنشاط كالتزام قانوني، وبين انطلاق واستحقاق منظومة الحماية الاجتماعية كحق مكفول.

غير أن هذا الأثر لا يبقى رهين مبادرة المكلف وحده، إذ خول المشرع لهيئة الضمان الاجتماعي سلطة التدخل من خلال نظام، الانتساب التلقائي، (AFFILIATION D`OFFICE)، والذي يكرس مبدأ إجبارية الانخراط في المنظومة. ففي حالة امتناع المكلف عن التصريح بنشاطه، أو تقاعسه عن القيام بالإجراءات القانونية الواجبة، يمكن للصندوق مباشرة إجراءات تسجيله بصفة تلقائية، استنادا إلى المعطيات المتوفرة لديه أو المحصلة عبر آليات الرقابة.

ويترتب عن هذا الإجراء نفس الآثار القانونية المترتبة عن التصريح، سواء من حيث منح رقم الانتساب أو إخضاع المكلف لنظام التغطية الاجتماعية المناسب، بما يضمن عدم الإفلات من الحماية الاجتماعية من جهة أخرى.[1]

وبذلك يظل التصريح بالنشاط سواء كان طوعيا أو مفروضا تلقائيا هو الحجر الأساس الذي تتحدد بناء عليه مسؤولية المكلف القانونية، وهو الضمانة التي تمنع بقاء نشاطه خارج رقابة هيئة الضمان الاجتماعي، مما يؤكد أن الالتزام بالتصريح هو التزام لا يسقط بالامتناع، بل ينفذ بقوة القانون لحماية حقوق المؤمن لهم واستدامة النظام العام الاجتماعي.

كما يبرز كذلك أثر التصريح بالنشاط في حالة الانتساب المزدوج، حيث أن القانون يسمح بالاستفادة من معاشين مختلفين، ولذلك فإن عملية الانتساب يمكن أن تتعدد بحيث يمكن أن يكون الشخص منخرطا في هيئتين للضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء[2].

الفرع الثاني: التصريح بالعمال والأجور

بعدما يصرح صاحب العمل بنشاطه لدى هيئة الضمان الاجتماعي المختصة إقليميا ويتم قبول ملفه نهائيا، يمنح له رقم لملفه ومن ثمة يقع عليه وجوبا التزام التصريح بالعمال المراد تشغيلهم لدى مؤسسته، فيقوم بتقديم طلب انتساب العمال ومن في حكمهم وفق نماذج معدة لهذا الغرض، تسلمها هيئة الضمان الاجتماعي لأرباب العمل قصد ترقيمهم في هيئة الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.

أولا: فئة العمال الأجراء الواجب التصريح بها

يلتزم المكلف (رب العمل) بالتصريح بفئات العمال مهما كانت جنسيتهم، وتشمل هذه الفئة كل عامل يمارس في الجزائر عملا مأجورا أو ما يشبه ذلك، وكذلك الممتهنون لحساب مستخدم

[1] – انظر الوثيقة رقم 02 في الملاحق والمتمثلة في الانتساب التلقائي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

[2] – الملتقيات الجهوية الأربعة المشتركة بين وزارة العدل ووزارة الضمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص05.

واحد أو أكثر مهما كانت طبيعة العقد أو العلاقة التي تربط بينهما، ومهما كانت طبيعة الأجر.[1]

وقد أكدت المادة 10 من قانون 14/83 المتعلق بالتزامات المكلفين والتي جاء فيها على أنه (يجب على أصحاب العمل أن يوجهوا طلب انتساب المستفيدين من الضمان الاجتماعي وذلك في ظرف 10 أيام التي تلي توظيف العامل، يعتبر التصريح بالنشاط طلبا للانتساب للأشخاص المذكورين في المادة 05 من هذا القانون.[2]

ثانيا: الفئات الخاصة

يلتزم صاحب العمل بالتصريح بالمؤمنين من الفئات الخاصة المشبهون بالأجراء أو من يكون في حكمهم وذلك وفقا للمرسوم 33/85 المؤرخ في 09 فيفري 1985 الذي يحدد قائمة العمال المشبهين بالأجراء في مجال الضمان الاجتماعي المعدل والمتمم، بحيث نصت المادة الأولى منه العمال المشبهين بالأجراء قصد الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي وذلك كما يلي:

أ) العمال الذين يباشرون عملهم في المنزل ولو كانوا يملكون كامل الأدوات اللازمة لعملهم أو جزء منها.

ب) الأشخاص الذين يستخدمهم الخواص، لاسيما خدم المنازل، والبوابون، والسواقون، والخادمات، والغسالات، والممرضات، وكذلك الأشخاص الذين يحرصون ويرعون عادة أو عرضا في منازلهم أو منازل مستخدميهم الأطفال الذين يأتمنهم عليهم أولياؤهم أو الإدارات أو الجمعيات التي يخضعون لمراقبتها.

ت) الممتهنون الذين يتلقون أجرا شهريا يساوي نصف الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يفوقه.

[1] – م04 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

[2] – م 10 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

ث) الفنانون والممثلون الناطقون وغير الناطقون في المسرح والسينما والمؤسسات الترفيهية الأخرى الذين يدفع لهم مكافآت في شكل أجور وتعويضات على النشاط الفني.[1]

ج) البحارة، الصيادون بالحصة الذين يبحرون مع الصياد الرئيس.

ح) الصيادون الرؤساء بالحصة المبحرون.[2]

ثالثا: التصريح الدوري بالأجور

1) الالتزام بالتصريح بالمداخيل لدى صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء:

يلتزم أصحاب المهن الحرة التابعين لهيئة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء بالتصريح بالمداخيل السنوية المعدة من طرف مصالح الضرائب، لكون أن المدخول السنوي هو الأساس المعتمد كأصل عام في حساب نسبة الاشتراك لدى الهيئة المؤمنة.[3]

وفي هذا الإطار نصت المادة 13 من المرسوم رقم 85-35 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 96-434 على أنه "يتكون الأساس الذي يعتمد في حساب الاشتراكات من الدخل السنوي الخاضع للضريبة بعنوان الضريبة على الدخل وفي حدود الشقف السنوي الذي قدره 8 مرات المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون". [4]

إذا لم يتسن تحديد الدخل الخاضع للضريبة ولا رقم الأعمال الجبائي، فإن أساس الاشتراكات يحدد مؤقتا اعتمادا على أساس اشتراك السنة السابقة.[5]

---

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 14-69 مؤرخ في 9 فبراير 2014، يحدد أساس ونسبة اشتراك وأداءات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها الفنانون والمؤلفون المأجورون على النشاط الفني والتأليف ، ج ر، ع08، الصادرة بتاريخ 18 فبراير 2014، ص10.

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 13-201 مؤرخ في 21 مايو 2013، يحدد أساس ونسبة اشتراك وأداءات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها المستخدمون الملاحون المبحرون على سفن وبواخر الصيد التجاري المأجورون بالحصة، ج ر، ع 29، الصادرة بتاريخ 2 جوان 2013، ص11.

[3]– الملتقيات الجهوية الأربعة المشتركة بين وزارة العدل ووزارة الضمان الاجتماعي، المرجع السابق ، ص05.

[4] – م 13 ف 01 من القانون رقم 83-11 مرجع سابق.

[5] – م 14 ف 5 من المرسوم التنفيذي رقم 22-121 المؤرخ في 17مارس سنة 2022، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من أداءات الضمان الاجتماعي من قبل الأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطاً لحسابهم الخاص، ج ر، ع 20، الصادر بتاريخ 20 مارس سنة 2022، ص 16.

بالنسبة للسنة الأولى لممارسة النشاط، يحدد الأساس السنوي للاشتراك بالمبلغ السنوي للأجر المرجعي.

يتم التصريح بالمداخيل في آجال الاستحقاق التي يحددها القانون لدفع الاشتراكات في أجل لا يتجاوز أول مارس من السنة المعنية.[1]

2) الالتزام بالتصريح بالمداخيل لدى صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء:

أ) **التصريح الشهري بالأجور**: يخضع رب العمل لوجوب التصريح الشهري بالعمال، إذا كان يشغل أكثر من 09 عمال، ويتم التصريح الشهري خلال 15 يوما التي تلي الشهر.

ب) **التصريح الفصلي بالأجور**: يلتزم صاحب العمل المكلف بالتصريح الفصلي إذا كان يشغل أقل من 10 عمال أي من عامل 1 إلى 9 عمال، ويتم التصريح الفصلي خلال 15 يوما التي تلي كل ثلاثة أشهر.[2]

ت) **التصريح السنوي بالأجور**: بالإضافة إلى التصريحات الشهرية والفصلية فإن رب العمل ملزم قانونا بالتصريح سنويا بالقائمة الاسمية للعمال والأجور التي يتقاضونها عقب كل سنة مدنية خلال 30 يوما التي تليها.[3]

في إطار استراتيجية العصرنة المنتهجة من قبل الضمان الاجتماعي وكذا التحسين المتواصل للخدمة العمومية ولاسيما في مجال تسهيل إجراءات التصريح باشتراكات الضمان الاجتماعي:

أطلق الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء نظام التصريح بالاشتراكات عن بعد عبر الموقع الإلكتروني https:// teledeclaration.cnas.dz[4]

---

[1] – م 14ف01 من المرسوم التنفيذي، مرجع سابق، ص 16.

[2] – م21 ف 2 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

[3] – م 21 ف2 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

[4] – أنظر الوثيقة رقم 03 في الملاحق والمتمثلة في الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.

وكذا الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء https://damancom.casnos.dz[1]

تعد دقة هذه التصريحات شرطاً أساسياً لحساب مستحقات التقاعد التي تعتمد في الغالب على معدل الأجور المُصرَّح بها طوال مدة الحياة المهنية للعامل. ومن ثَمَّ فإن أي تقصير أو غش في هذا التصريح يُضر مباشرةً بحقوق العامل المستقبلية في التقاعد.

إلى جانب التصريح الدوري للعمال والأجور، يلتزم رب العمل بالتصريح لهيئة الضمان الاجتماعي بحوادث العمل التي يتعرض لها العمال أثناء أداء مهامهم وذلك من تاريخ ورود إلى علمه وقوع الحادث وذلك في ظرف 48 ساعة.[2]

كما يتعين على كل صاحب عمل يستخدم وسائل عمل من شأنها أن تتسبب في الأمراض المهنية التصريح بها لدى هيئة الضمان الاجتماعي ولمفتش العمل أو الموظف الذي يشغل وظائفه بمقتضى تشريع خاص وكذا المدير الولائي للصحة والهيئات المكلفة بالنظافة والأمن.[3]

المطلب الثاني: الالتزامات المالية والإدارية

تشكل الالتزامات المالية والإدارية ركيزة أساسية لضمان التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، وذلك عبر فرض أداء الاشتراكات الاجتماعية وفق القواعد والنسب والآجال المحددة تشريعا.

[1] – أنظر الوثيقة رقم 04 في الملاحق والمتمثلة في الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء.

[2] – م 13 من القانون رقم 83-13 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 يتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية، المعدل والمتمم بالأمر رقم 96-19 المؤرخ في 6 يوليو سنة 1996، ج ر، ع28، الصادر بتاريخ 5 يوليو سنة 1983، ص 1212.

[3] – م 69 من القانون رقم 83-13. مرجع سابق.

الفرع الأول: الالتزام بالاشتراكات الاجتماعية

ويعد الالتزام بالاشتراكات الاجتماعية الركيزة العملية الأساسية ضمن الالتزامات المالية للمكلف، باعتباره الالتزام الذي يترجم فعليا مساهمة الأطراف في تمويل منظومة الضمان الاجتماعي، وهو ما يستوجب تحديد طبيعته القانونية، وكذا ضبط وعائه ونسبه وكيفيات توزيعه وفقا للتشريع المعمول به.

أولا :الطبيعة القانونية للاشتراكات الاجتماعية

تكتسي الاشتراكات الاجتماعية طابعا قانونيا خاصا يميزها عن غيرها من الالتزامات المالية، اذ تفرض بقوة القانون بمجرد قيام علاقة العمل دون أن تستند إلى إرادة أطرافها، وإنما إلى قواعد آمرة ترمي إلى تحقيق مبدأ التضامن الاجتماعي، مما يجعلها التزاما قانونيا جبريا لا يمكن الاتفاق على مخالفته وهذا ما جاء في النصوص القانونية من الفصل الأول في الباب الثالث من قانون 83-14 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.

كما تتميز هذه الاشتراكات عن الضرائب بكونها ذات تخصيص محدد، حيث توجه حصريا لتمويل أداءات الضمان الاجتماعي، وتمنح في المقابل حقا مباشرا للمكلف أو ذوي حقوقه عند تحقق الأخطار الاجتماعية المؤمن منها وهو ما يفتقر إليه المبدأ الضريبي العام. فنجد أنه في فرنسا تعد الاشتراكات الاجتماعية بمثابة أجر مؤجل أو تكميلي للأجر، إذ تقوم على فكرة الادخار الاجباري من دخل الأجير بغرض تغطية مختلف الأخطار الاجتماعية، ولا تعامل باعتبارها ضريبة، كما تستند وظيفتها الاقتصادية إلى إعادة تأهيل قوة العمل، بما يحقق مصلحة كل من الأجير والمستخدم ضمن منظومة الحماية الاجتماعية.[1]

[1] – Jean-Jacques Dupeyroux, *Sécurité sociale*, 4e édition, Paris, Dalloz, 1965, p 481.

ومن جهة أخرى، يتحمل المستخدم صفة المدين الأصلي تجاه هيئات الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بمجموع الاشتراكات، وهو ملزم بأدائها تحت طائلة الجزاءات المقررة قانونا، باعتبارها ديونا ممتازة تأتي مباشرة بعد الأجور والمبالغ المستحقة للخزينة العمومية. [1]

ثانيا :وعاء الاشتراكات ومكوناته

يقصد بوعاء الاشتراك الأساس الذي تحتسب عليه نسب الاشتراكات، وفي النظام الجزائري نص الأمر 95-01 على أنه يتكون أساس اشتراكات الضمان الاجتماعي من مجموع عناصر المرتب أو الدخل المتناسب ونتائج العمل، باستثناء الأداءات ذات الطابع العائلي والتعويضات الممثلة للمصاريف والمنح والتعويضات ذات الطابع الخاص والتعويضات المرتبطة بالظروف الخاصة بالإقامة والعزلة.[2]

ويفهم من نص المادة أعلاه ان وعاء الاشتراكات الاجتماعية يشمل كقاعدة عامة، مختلف العناصر ذات الطابع الأجري، لاسيما الأجر الأساسي، والتعويضات والعلاوات الدائمة كعلاوة الخبرة المهنية، ومنح المردودية والأداء متى اتسمت بالدورية والاستقرار ، إضافة إلى منح السكن والتعويضات المرتبطة بالضرر أو الخطورة الممنوحة لبعض فئات العمال. وفي المقابل يوجد استثناءات مستبعدة صراحة بنص قانوني.[3]

ثالثا: عناصر الدخل المستثناة من أساس الاشتراك:

1) الأداءات ذات الطابع العائلي: وهي الممنوحة بسبب الحالة العائلية والعلاوات الممنوحة بمناسبة حدث ذي طابع عائلي لاسيما ما يأتي:

---

[1]- م 67 من القانون رقم 08-08، مرجع سابق ص 13.

[2] - م 01 من الأمر رقم 95-01 المؤرخ في 21جانفي سنة 1995، يحدد أساس اشتراكات وأداءات الضمان الاجتماعي، ج ر، ع 05، الصادر بتاريخ أول فبراير سنة 1995، ص 09.

[3] - م 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96-208 المؤرخ في 05 جوان سنة 1996، يحدد كيفيات تطبيق أحكام المادة الأولى من الأمر رقم 95-01 المؤرخ في 12جانفي سنة 1995 الذي يحدد أساس اشتراكات وأداءات الضمان الاجتماعي، ج ر، ع 35، الصادر بتاريخ 9 جوان سنة 1996، ص 07.

أ) الأداءات العائلية وعلاوة الدراسة المدفوعة بعنوان تشريع الضمان الاجتماعي.

ب) التعويض للأجر الوحيد.

ت) علاوات الولادة والزواج وكل العلاوات الأخرى المدفوعة بمناسبة حدث عائلي.

2) التعويضات الممثلة للمصاريف لاسيما علاوات وتعويضات السلة والسيارة وبعض مصاريف العتاد أو اللباس عندما تشترط لأداء الخدمة ومصاريف التنقل والنقل ومصاريف المهمة وكذلك الأداءات العينية المدفوعة طبقا للقوانين رقم 83-11 ورقم 83-12 ورقم 83-13 المؤرخ في 02 جويلية سنة 1983.[1]

3) المنح والتعويضات ذات الطابع الخاص لاسيما ما يأتي:

أ) المبالغ المعوض لضرر كتعويضات التسريح.

ب) العلاوات والتعويضات أو المكافآت ذات الطابع الخاص مثل تعويض الذهاب للتقاعد.

4) التعويضات المرتبطة بالظروف الخاصة بالإقامة والعزلة، لا سيما العلاوات المدفوعة للعمال الخاضعة لاثنين على الأقل من الضغوط الآتية:

أ) مسكن في قمرية متحركة أو خيمة أو معسكر متنقل أو قاعدة حياة

ب) نظام عمل بالتناوب يستلزم دورية دائما لعدة أسابيع عمل فعلي متبوع بفترة راحة لا تدفع خلالها العلاوة للعامل.

ت) مكان عمل بعيد عن أي مركز حضري ويصعب الوصول إليه.

[1]-المادتان 2 و3 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24فبراير 1997، يحدد قائمة التعويضات والعلاوات ذات الطابع الاستثنائي والتعويضات الممثلة للمصاريف المستثناة من وعاء اشتراكات الضمان الاجتماعي، ج ر، ع 45، الصادر بتاريخ 06 يوليو سنة 1997، ص 26.

وقد نصت المادة 04 من الأمر 95-01 المؤرخ في 21 جانفي 1995 الذي يحدد أساس اشتراكات وأداءات الضمان الاجتماعي، أنه لا تطبق أحكام هذه المادة على الأشخاص المشار إليهم في المادتين 04،76،77 من القانون رقم 83-11.

وهذا وقد نص المرسوم تنفيذي رقم 22-121 المؤرخ في 17 مارس سنة 2022، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-289 المؤرخ- في 14 نوفمبر سنة 2015 والمتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص على أنه يساوي الأساس الذي يعتمد في حساب الاشتراكات دخل الاستغلال للسنة المالية السابقة، والمتكون من رقم الأعمال بعد خصم التكاليف المرتبطة مباشرة بممارسة النشاط، باستثناء اشتراكات الضمان الاجتماعي المدفوعة بصفة شخصية من طرف المكلف، بعنوان نظام الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

وفي حالة ممارسة نشاطات متعددة غير مأجورة، يتم اعتماد مجموعة مداخيل الاستغلال للسنة المالية السابقة لتحديد أساس الاشتراك السنوي. كما لا يمكن أن يقل أساس الاشتراك المنصوص عليه في الفقرة الأولى عن المبلغ السنوي للأجر المرجعي ولا يمكن أن يتجاوز 20 مرة من المبلغ السنوي لهذا الأجر. وبالنسبة للسنة الأولى لممارسة النشاط يحدد الأساس السنوي للاشتراك بالمبلغ السنوي للأجر المرجعي.[1]

رابعا :نسب الاشتراكات وتوزيعها

أ) نسب الاشتراكات:

يتميّز مبلغ الاشتراك الاجتماعي بعدم خضوعه لحد أدنى أو حد أقصى بصورة مطلقة، إذ يتحدد تبعًا لطبيعة وعاء الاشتراك ونسبة الاقتطاع المقررة قانونًا. غير أن هذا النظام يظل مرتبطًا بمدى التزام المستخدم بالتصريح الحقيقي بالأجور، خاصة في ظل تحرير الأجور وظهور أنماط جديدة للعمل، كالعقود الجزئية والعمل المنزلي والعمل لدى عدة مستخدمين. كما

[1]- م 14 من المرسوم التنفيذي رقم 22-121 مرجع سابق، ص 16.

أن غياب آليات فعالة لمراقبة الأجور، لاسيما داخل مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة التي تفتقر أحيانًا إلى اتفاقيات جماعية منظمة، قد يفتح المجال أمام بعض صور التصريح غير المطابق للأجور الحقيقية قصد التقليل من قيمة الاشتراكات المستحقة. ولهذا أوجب المشرّع التصريح الدوري بالأجور والعمال، سواء بصورة شهرية أو فصلية بحسب عدد العمال، وهو ما يُكرّسه أيضًا التصريح السنوي بالأجور والأجراء.[1]

طبقًا لأحكام المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 94-12 المؤرخ في 26 ماي 1994، المعدلة بموجب المادة الثانية من القانون رقم 99-04 المؤرخ في 22 مارس 1999، فإن النسبة الإجمالية للاشتراك المخصصة لتمويل أداءات الضمان الاجتماعي (التأمينات الاجتماعية، حوادث العمل والأمراض المهنية، التقاعد والتقاعد المسبق، والتأمين على البطالة) تحدد بـ 34.5% ابتداءً من الفاتح من شهر جانفي 1999.

إن هذه النسبة المحددة حاليًا بـ 34.5% من الوعاء، يتحمل صاحب العمل منها 25.5% ويدفع العامل 9%. تعد نسبة الاشتراك وموحدة لجميع العمال الأجراء بغض النظر عن قطاع النشاط، سواء القطاع العام أو الخاص، أو الاقتصادي أو الإدارة.

ب)توزيع الاشتراكات:

طبقا لأحكام المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 94-187 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المعدلة بموجب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 15-236 المؤرخ في 03 سبتمبر 2015، فإن نسب الاشتراك توزع كالتالي:[2]

[1] Ali Filali, Directeur du recouvrement près de la DG de la CNAS, Rapport d l'Algérie sur le recouvrement des cotisations de sécurité sociale en Afrique francophone, colloque des directeurs d'institutions de sécurité sociale des pays francophones d'Afrique, association internationale de la sécurité sociale, Madagascar du 06 au 10 novembre 2006. P3.

[2] سماتي الطيب مرجع سابق، ص 31.

الفروع	حصة المستخدم	حصة الأجير	حصة صندوق الخدمات الاجتماعية	المجموع
التأمينات الاجتماعية	%11،50	%1،50	-	%13
حوادث العمل والأمراض المهنية	%1،25	-	-	%1،25
التقاعد	%11	%6،75	%0،50	%18،25
التأمين على البطالة	%1	%0،50	-	%1،50
التقاعد المسبق	%0،25	%0،25	-	%0،50
المجموع	%25	%9	%0،50	%34،50

جدول رقم 01: توزيع الاشتراكات لتمويل أداءات الضمان الاجتماعي

بالنسبة للمكلفين في نظام العمال المشبهين بالأجراء: يتحدد وعاء الاشتراكات الاجتماعية بالنسبة لبعض الفئات الخاصة على أساس الحد الأدنى الوطني المضمون للأجور (SNMG)، أي Salaire National Minimum Garanti، لاسيما بالنسبة للأشخاص من دون دخل أو الذين لا يتقاضون دخلاً ثابتًا، حيث يُعتمد مبلغ المعاش أو ربع المعاش كأساس للاشتراك بالنسبة للمستفيدين منه.

كما تختلف نسب الاشتراك تبعًا لطبيعة الأخطار الاجتماعية المغطاة، إذ تتراوح بين 0.05% و16% من الحد الأدنى الوطني المضمون للأجور (SNMG). غير أنه لا يخضع لاقتطاعات الضمان الاجتماعي الأشخاص الذين تقل مداخيلهم عن قيمة الحد الأدنى الوطني المضمون للأجور.[1]

[1]Ali Filali, o-p site page06.

ينص المرسوم التنفيذي رقم 85-34 المؤرخ في 09 فيفري 1985 الذي يحدد اشتراكات الضمان الاجتماعي خاصة من المؤمن لهم اجتماعيا، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-275 المؤرخ في 06 جويلية 1992، والمرسوم التنفيذي رقم 94-437 المؤرخ في 12 ديسمبر 1994، والمرسوم التنفيذي رقم 98-79 المؤرخ في 25 فيفري 1998 في مادته الثانية على الاشتراكات الخاصة بكل صنف من المؤمن لهم اجتماعيا المشبهين بالأجراء (Assimilés à des salariés) كالآتي:

المؤرخ في 06 جويلية 1992، والمرسوم التنفيذي رقم 94-437 المؤرخ في 12 ديسمبر 1994، والمرسوم التنفيذي رقم 98-79 المؤرخ في 25 فيفري 1998 في مادته الثانية على الاشتراكات الخاصة بكل صنف من المؤمن لهم اجتماعيا المشبهين بالأجراء (Assimilés à des salariés) كالآتي:

المؤرخ في 06 جويلية 1992، والمرسوم التنفيذي رقم 94-437 المؤرخ في 12 ديسمبر 1994، والمرسوم التنفيذي رقم 98-79 المؤرخ في 25 فيفري 1998 في مادته الثانية على الاشتراكات الخاصة بكل صنف من المؤمن لهم اجتماعيا المشبهين بالأجراء (Assimilés à des salariés) كالآتي:

1) العمال في المنزل: يتكون وعاء الاشتراك في هذه الحالة من أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون، وهو حاليا مقدر ب 000 24 دج ، بنسبة قدرها 29% حيث 24% يتحملها صاحب العمل، و 5% يتحملها العامل؛ ويعرف قانونا العامل في المنزل على أنه كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع أو خدمات أو أشغال تغييرية لصالح مستخدم واحد أو أكثر مقابل أجر، ويقوم وحده بهذه النشاطات أو بمساعدة أعضاء من عائلته، باستثناء أية يد عاملة أجيرة، ويتحصل بنفسه على كل أو بعض المواد الأولية وأدوات العمل، أو يتسلمها من المستخدم دون أي وسيط.[1]

2) الفنانون والممثلون والمشاركون في التمثيل:

[1] – م 02 من المرسوم التنفيذي رقم 97-474 المؤرخ في 08 ديسمبر سنة 1997، يحدد النظام الخاص بعلاقات العمل التي تعني العمال في المنزل، ج ر، ع 82، الصادر بتاريخ 14 ديسمبر سنة 1997، ص16.

أ) **على جزء المكافأة المدفوع في شكل أجر:** على أساس مبلغ الأجر الخاضع للاشتراك بنسبة 29% حيث 24% يتحملها صاحب العمل و5% يتحملها العامل.

ب) **على جزء المكافأة المدفوع في شكل أتعاب:** على أساس مبلغ الأتعاب في حدود 100.000 دج في السنة، بنسبة 12% يتحملها المستفيدون وحدهم، وتفرض التزامات صاحب العمل على الهيئة التي تدفع الأتعاب والأجور.

3) **الأشخاص الذين يستخدمهم الخواص:** على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون، بنسبة 6% حيث 4% يتحملها صاحب العمل، و2% يتحملها العامل.

4) **البحارة الصيادون وأصحاب العمل – الصيادون المحاصون والمبحرون:**

أ) **البحارة الصيادون المحاصون الذين يبحرون مع صاحب العمل–الصياد:** على أساس الأجر الوطني المضمون، بنسبة 12% حيث 7% يتحملها صاحب العمل الصياد و5% يتحملها البحار الصياد. حيث تفرض التزامات المستخدم على صاحب العمل الصياد.

ب) **أصحاب العمل–الصيادون المحاصون والمبحرون:** على أساس ثلاثة أضعاف الأجر الوطني المضمون، بنسبة 12% يتحملها صاحب العمل الصياد وحده.

5) **حمالو الأمتعة في المحطات:** على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 3% يتحملها المستفيدون وحدهم.

6) **حراس مواقف السيارات المرخص لهم:** على أساس لأجل الوطني الأدنى المضمون بنسبة 3% يتحملها المستفيدون وحدهم.

7) **الطلبة:** على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة قدرها 2،5% وتتحمل المؤسسة وحدها الاشتراكات وتفرض التزامات صاحب العمل على المؤسسة.

8) **حقوق المحبوس الذي يؤدي عملا شاقا:** على أساس الأجر الوطني المضمون، بنسبة قدرها 7%، وتتحمل الدولة وحدها الاشتراكات، وتفرض التزامات صاحب العمل على وزارة العدل.

9) **المجاهدون وأصحاب المعاشات بمقتضى التشريع الخاص بالمجاهدين وضحايا حرب التحرير الوطني:** على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون وتتحمل الدولة وحدها الاشتراكات، وتفرض التزامات صاحب العمل على وزارة المجاهدين.

10) **المعوقون:** على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة قدرها 5% وتتحمل الدولة وحدها الاشتراكات، وتفرض التزامات صاحب العمل على وزارة الضمان الاجتماعي.

11) **أصحاب المعاشات أو ريوع الضمان الاجتماعي:** على أساس مبلغ المعاش بنسبة 2% ويتحمل الاشتراكات صاحب المعاش وحده، غيرة أن أصحاب المعاشات أو الريوع التي تساوي مبلغها الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يقل عنه، يعفون من دفع الاشتراكات. بالنسبة إلى المعاشات أو الريوع التي يفوق مبلغها الأجر الوطني الادنى المضمون فإن تطبيق نسبة 2% في شأنها لا يجوز أن يترتب عنه انخفاض المبلغ السنوي للمعاش أو الريع إلى ما يقل عن الحد الأدنى المحدد في المادة 16 من القانون رقم 83-12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد[1]، وتفرض التزامات صاحب العمل على هيئة الضمان الاجتماعي المدينة بالمعاش.

12) **الممتهنون:** على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة قدرها 2% تتحملها مؤسسة التكوين المهني وحدها وتفرض التزامات صاحب العمل على مؤسسة التكوين المهني.

13) **تلاميذ مؤسسات التعليم التقني ومؤسسات التكوين المهني:** على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة قدرها 1 % تتحمل المؤسسة وحدها الاشتراكات وتفرض التزامات صاحب العمل على المؤسسة.

14) **المحبوسين الذين يقومون بعمل شاق:** على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 2% تتحمل الدولة وحدها الاشتراكات وتفرض التزامات صاحب العمل على وزارة العدل.

15) **أيتام رعاية الشباب الذين يقومون بعمل مأمور به:** على أساس أجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 1% تتحمل الدولة واحدة الاشتراكات وتفرض التزامات صاحب العمل على وزارة الحماية الاجتماعية.

16) **الرياضيين المنخرطون في جمعية رياضية الذين ليسوا من الرياضيين النخبة:** على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة 0,5% تتحمل الجمعية الرياضية وحدها الاشتراكات وتفرض التزامات صاحب العمل على الجمعية الرياضية

[1] – م 16 من القانون رقم 83-12 المؤرخ في 02 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 23-11 المؤرخ في 26 يونيو سنة 2023ج ر، ع 43 ، الصادر بتاريخ 27 يونيو 2023، ص11.

17) المستفيدون من التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة والمنحة الجزافية للتضامن:

على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 6% يتحمل صندوق دعم الفئات الاجتماعية المحرومة وحده هذه الاشتراكات وتفرض التزامات صاحب العمل على الولاية التي يقيم فيها المستفيدون من التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة والمنحة الجزافية للتضامن المنصوص عليهما في هذه المادة.

كما يضيف المرسوم التنفيذي رقم 12-410 المؤرخ في 08 ديسمبر 2012 الذي يحدد أساس نسبة اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها الصحفيون ومعاونون الصحافة المتعاقدون وكذا الجامعيون والخبراء المساهمون في الأنشطة الصحفية المأجورة حسب العمل بالالتزام، ما يلي:

- **الصحفيون ومعاونو الصحافة المتعاقدون حسب العمل بالالتزام:** على أساس مبلغ الأجرة المدفوعة بعنوان الأنشطة الصحفية والأعمال الأخرى المرتبطة مباشرة بالتحرير بنسبة 13,25% حيث 12% على عاتق جهاز الصحافة للمستخدم و1,25% على عاتق الصحفي أو معاون الصحافة المتعاقدين.

يطبق أساس ونسبة اشتراك الضمان الاجتماعي المتعلقين بالصحفيين ومعاوني الصحافة المتعاقدين المأجورين حسب العمل بالالتزام المذكورين أعلاه في حدود ثلاث سنوات من الانتساب إلى الضمان الاجتماعي بعد السنة الثالثة يجب أن يخضع إجباريا الصحفيين ومعاونو الصحافة المتعاقدون المأجورون حسب العمل بالالتزام لنظام الضمان الاجتماعي على العمال الأجراء مهما كانت طبيعة أجرتهم.

- **الجامعيون والخبراء وكل شخص آخر يساهمون في الأنشطة الصحفية المأجورة حسب العمل بالالتزام الذين هم مؤمنون بعنوان نشاطهم المهني الرئيسي، أجراء أو غير أجراء:** على أساس

مبلغ الأجرة المدفوعة بعنوان الأنشطة الصحفية بنسبة 2,75% على عاتق جهاز الصحافة المستخدم حصريا.[1]

الفرع الثاني: الالتزام بمسك الوثائق والسجلات القانونية

ألزم المشرع الجزائري المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي بمسك مجموعة من السجلات والوثائق القانونية والاحتفاظ بها خلال الآجال المحددة قانونا، وذلك قصد ضمان شفافية المعاملات المرتبطة بالضمان الاجتماعي وتمكين هيئات الرقابة من التحقق من صحة التصريحات والأجور والاشتراكات المصرح بها. كما يعد هذا الالتزام وسيلة أساسية لإثبات الوضعية القانونية للمستخدم والعمال عند الاقتضاء.

ويجد هذا الالتزام أساسه التنظيمي في المرسوم التنفيذي رقم 96-98 الذي حدد السجلات والوثائق الواجب مسكها من طرف المستخدم وكذا شروط الاحتفاظ بها وكيفيات تقديمها إلى كل سلطة مؤهلة لطلب الاطلاع عليها.

تتمثل الدفاتر والسجلات الخاصة التي يلزم بها المستخدمون فيما يأتي: [2]

- دفتر الأجور.
- سجل العطل المدفوعة الأجر.
- سجل العمال.
- سجل العمال الأجانب.
- سجل الفحص التقني للمنشآت والتجهيزات الصناعية.
- سجل حفظ الصحة والأمن وطب العمل.
- سجل حوادث العمل.

[1] – م 02 من المرسوم التنفيذي رقم 12-410 المؤرخ في 08 ديسمبر 2012، يحدد أساس ونسبة الاشتراك وأداءات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها الصحفيون ومعاونو الصحافة المتعاقدون وكذا الجامعيون والخبراء المساهمون في الأنشطة الصحفية المأجورة حسب العمل بالالتزام، ج ر، ع68، الصادر بتاريخ 16 ديسمبر2012، ص11.

[2] – المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96-98 المؤرخ في 06 مارس سنة 1996، يحدد قائمة الدفاتر والسجلات الخاصة التي يلزم بها المستخدمون ومحتواها، ج ر، ع17، الصادر بتاريخ 13 مارس سنة 1996، ص17.

وانطلاقاً من هذه النتائج التي أسّس لها الفصل الأول، سينطلق الفصل الثاني لمعالجة الجانب الإجرائي والتطبيقي المتعلق بتسوية النزاعات الناجمة عن تنفيذ هذه الالتزامات وآليات الطعن والتقاضي، فضلاً عن استعراض الإصلاحات الراهنة في منظومة الضمان الاجتماعي الجزائري وتحدياتها المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

المبحث الثاني: الرقابة على التزامات المكلفين والجزاءات المترتبة عن الاخلال بها

يشكل احترام المكلفين لالتزاماتهم القانونية ركيزة أساسية لضمان حسن سير منظومة الضمان الاجتماعي واستمرارية تمويلها، الأمر الذي استوجب منح هيئات الضمان الاجتماعي وأجهزة الرقابة صلاحيات قانونية للتحقق من مدى امتثال المكلفين لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما. كما لم يكتفِ المشرّع بإقرار آليات الرقابة، بل رتب جزاءات قانونية مختلفة تُطبق عند الإخلال بهذه الالتزامات، بهدف حماية حقوق المؤمن لهم والحفاظ على التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي. وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى التزام المكلف بالتعاون مع أجهزة الرقابة، ثم بيان الجزاءات القانونية المترتبة عن الإخلال بالالتزامات.

المطلب الأول: التزام المكلف بالتعاون مع أجهزة الرقابة

يفرض التشريع المنظم للضمان الاجتماعي على المكلف جملة من الالتزامات الرامية إلى ضمان فعالية الرقابة التي تمارسها الهيئات المختصة، ويأتي في مقدمتها واجب التعاون مع أعوان الرقابة وتمكينهم من أداء مهامهم في ظروف تضمن التحقق من مدى احترام الالتزامات القانونية المتعلقة بالتصريح والأداء ومسك الوثائق والسجلات.

الفرع الأول: تقديم الوثائق والمعلومات

يتعين على المكلفين أن يقدموا للأعوان المراقبين الوثائق والمعلومات الضرورية لأداء مهمتهم.[1] لاسيما السجلات المتعلقة بالعمال والأجور والتصريحات والوثائق المحاسبية ذات الصلة بالاشتراكات الاجتماعية، وذلك قصد تمكين الهيئات المختصة من التحقق من مدى احترام الالتزامات القانونية والتنظيمية المفروضة في مجال الضمان الاجتماعي ويشمل هذا الالتزام ضرورة تمكين أعوان الرقابة من الاطلاع على الوثائق الحقيقية والكاملة دون إخفاء أو تغيير، بما يسمح بالتحقق من مطابقة التصريحات المقدمة للوضعية الفعلية للمكلف.

وتنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96-98 الذي يحدد قائمة الدفاتر والسجلات الخاصة التي يلزم بها المستخدمون ومحتواها على الوثائق الواجب تقديمها.

الفرع الثاني: تسهيل مهام أعوان الرقابة

لا يقتصر التزام المكلف تجاه أجهزة الرقابة على مجرد تقديم الوثائق والمعلومات، بل يمتد ليشمل تسهيل مهام أعوان الرقابة أثناء ممارسة مهامهم، من خلال تمكينهم من الدخول إلى أماكن النشاط والاطلاع على السجلات والوثائق اللازمة، وتوفير الظروف الملائمة لإجراء عمليات المعاينة والتحقق وفقًا لما يحدده التشريع المعمول به.

ويعاقب على الأعمال المعيقة للمراقبة بالعقوبات المنصوص عليها في إطار المخالفات المحددة في المادة 183 من قانون العقوبات.[2]

[1] – م 31 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

[2] – م 32 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

المطلب الثاني: الجزاءات المترتبة عن الإخلال بالالتزامات

حرص المشرّع الجزائري في مجال الضمان الاجتماعي على إقرار منظومة من الجزاءات القانونية لمواجهة مختلف صور الإخلال بالالتزامات المفروضة على المكلفين، وذلك بهدف ضمان احترام أحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما، وحماية حقوق المؤمن لهم والمحافظة على التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي. وتتنوع هذه الجزاءات بين تدابير إدارية ومالية، وقد تمتد في بعض الحالات إلى المسؤولية الجزائية متى تعلق الأمر بمخالفات جسيمة تمس بحقوق هيئات الضمان الاجتماعي أو تنطوي على غش أو تهرب.

الفرع الأول: الامتناع عن التصريح بالنشاط

يعدّ التصريح بالنشاط من أهم الالتزامات القانونية التي تقع على عاتق المكلف في مجال الضمان الاجتماعي، باعتباره الإجراء الذي يسمح لهيئات الضمان الاجتماعي بتحديد الوضعية القانونية للمكلف وإخضاعه لنظام الاشتراكات والتغطية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، ألزم المشرّع كل صاحب عمل بتوجيه تصريح إلى هيئة الضمان الاجتماعي المختصة يتعلق ببداية نشاطه، وذلك وفق الشروط والآجال المحددة قانونًا وذلك حسب ما نصت عليه المادة 06 من القانون رقم 83-14. ويترتب عن الإخلال بهذا الالتزام آثار قانونية وجزاءات تختلف بحسب طبيعة المخالفة المرتكبة. ويأخذ الإخلال بهذا الالتزام عدة صور، فقد يتمثل في الامتناع الكلي عن إجراء أي تصريح رغم ممارسة نشاط فعلي، أو في التصريح الناقص أو المتأخر، كما قد يتجسد في التصريح الكاذب من خلال تقديم بيانات غير مطابقة للحقيقة بقصد التهرب من الالتزامات القانونية. ونظرًا لخطورة هذه الأفعال على التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي، رتّب المشرّع عليها جزاءات مالية، حيث نصت المادة 07 على أن عدم التصريح بالنشاط يترتب عنه فرض غرامة مالية قدرها 2000 دج، تضاف إليها زيادة بنسبة 10% عن كل شهر تأخير.[1]

[1] – م07 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

الفرع الثاني: الامتناع عن التصريح بالعمال

ألزم المشرّع الجزائري المستخدم أو صاحب العمل، بموجب القانون رقم 83-14 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي المعدل والمتمم، بالتصريح بانتساب العمال لدى هيئة الضمان الاجتماعي المختصة داخل الآجال القانونية المحددة، وذلك وفق النماذج والإجراءات المعتمدة قانونًا. ويهدف هذا الالتزام إلى تمكين العمال من الاستفادة من مختلف حقوقهم المرتبطة بالتغطية الاجتماعية وإدماجهم ضمن منظومة الضمان الاجتماعي

وقد ربط المشرّع هذا الالتزام بآجال قانونية محددة، حيث نصت المادة 10 من القانون المذكور على ضرورة توجيه طلب انتساب العمال إلى هيئة الضمان الاجتماعي خلال عشرة (10) أيام الموالية لتوظيفهم أو استخدامهم.[1] في حين حددت المادة 11 أجل عشرين (20) يومًا بالنسبة لفئة الطلبة والمتربصين والتلاميذ التابعين لمؤسسات التعليم والتكوين المهني وما في حكمهم، ابتداءً من تاريخ تسجيلهم بالمؤسسة المعنية.[2]

ويأخذ الإخلال بهذا الالتزام عدة صور، كعدم التصريح بالعمال بصورة كلية، أو التصريح الجزئي ببعضهم دون البعض الآخر، أو التصريح خارج الآجال القانونية المحددة. ونظرًا لما يشكله هذا الإخلال من مساس بحقوق العمال والتوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي، فقد رتب المشرّع عليه جزاءات مالية وجزائية. إذ يعاقب عليه القانون بموجب المادة 59 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والذي تم التعديل عليه بالمادة 96 من قانون المالية لسنة 2017 حيث نصت يعاقب كل مستخدم لم يقم بالعمل على انتساب العمال الذين يوظفهم إلى الضمان الاجتماعي في الآجال المنصوص عليها بموجب التشريع المعمول به بغرامة (200.000) دج إلى دينار (400.000) دج عن كل عامل غير منتسب وبعقوبة الحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين، وبعقوبة حبس من شهرين إلى ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين. كما تضاعف العقوبة في حالة العود، لتصل الغرامة

[1] – م 10 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

[2] – م 11 من القانون رقم 83-14 مرجع سابق.

إلى ما بين 400.000 دج و1.000.000 دج عن كل عامل غير مصرح به، مع إمكانية الحكم بعقوبة حبس تتراوح من شهرين إلى أربع وعشرين شهرًا.

حيث تطبق هذه العقوبات عن عدم استجابة المستخدم الى الإعذارات التي توجهها مصالح الضمان الاجتماعي، حيث يحول ملف المستخدم المتقاعس الى العدالة للفصل فيه وتطبيق الغرامات والعقوبات التي ينص عليها التشريع.

الفرع الثالث: الامتناع عن دفع الاشتراكات أو التأخر فيها

يُعدّ دفع الاشتراكات الاجتماعية من أهم الالتزامات المالية التي يفرضها التشريع المنظم للضمان الاجتماعي على المكلف، باعتبار أن هذه الاشتراكات تمثل المورد الأساسي لتمويل مختلف الأداءات والتعويضات الاجتماعية التي تضمنها صناديق الضمان الاجتماعي لفائدة المؤمن لهم وذوي حقوقهم. ولهذا أحاط المشرّع هذا الالتزام بجملة من القواعد القانونية التي تحدد كيفيات دفع الاشتراكات وآجالها وآثار التأخر أو الامتناع عن تسديدها.

وفي هذا الإطار، نصت المادة 17 من القانون المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي على إلزامية دفع الاشتراكات الاجتماعية داخل الآجال القانونية المحددة، كما أوجبت المادة 18 على صاحب العمل اقتطاع الجزء المستحق من الاشتراك من أجر العامل عند كل عملية دفع للأجر، مهما كانت طبيعته أو شكله، دون أن يكون للعامل حق الاعتراض على هذا الاقتطاع. وأكدت المادة 19 أن اقتطاع حصة العامل من الأجر يؤدي إلى إبراء ذمة هذا الأخير تجاه هيئة الضمان الاجتماعي، مع بقاء المستخدم مسؤولًا عن تحويل الاشتراكات المستحقة.

كما نظم المشرّع آجال وكيفيات دفع الاشتراكات، حيث أوجبت المادة 21 على صاحب العمل التابع لهيئة الضمان الاجتماعي دفع الاشتراكات في أجل خمسة عشر (15) يومًا الموالية لانقضاء كل ثلاثة أشهر مدنية إذا كان عدد العمال أقل من عشرة، وفي أجل خمسة عشر (15) يومًا الموالية لانقضاء كل شهر إذا كان عدد العمال يفوق عشرة عمال، بينما تخضع اشتراكات غير الأجراء لنظام الدفع السنوي وفق الشروط المحددة قانونًا.

وفي حالة عدم مطابقة الاشتراكات المدفوعة للاشتراكات المستحقة، ألزمت المادة 23 المكلف بإجراء التسوية الدورية حسب الحالة. كما رتب المشرّع على التأخر في دفع الاشتراكات جزاءات مالية، إذ نصت المادة 24 على تطبيق زيادة قدرها 15% عن التأخير، تستحق ابتداءً من تاريخ حلول أجل الدفع، وتتولى هيئة الضمان الاجتماعي تحصيلها. ومن جهة أخرى، خوّلت المادة 25 لهيئة الضمان الاجتماعي حق المطالبة قضائيًا بالأداءات التي منحت للمستفيدين عندما يكون صاحب العمل متخلفًا عن دفع الاشتراكات المستحقة عند تحقق الخطر المؤمن منه.

الفرع الرابع: عرقلة مهام أعوان الرقابة

جرّم المشرّع الجزائري الفعل من شأنه عرقلة مهام أعوان الرقابة في مجال الضمان الاجتماعي، وذلك بموجب المادة 32 من القانون رقم 83-14 المؤرخ في 02 جويلية 1983 والمتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، المعدل والمتمم. ورغم أن النص لم يحدد عقوبة جزائية خاصة لهذه الأفعال، إلا أنه أحال إلى القواعد العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات، لاسيما الأحكام المتعلقة بجريمة العصيان ومقاومة الموظفين أثناء تأدية مهامهم.

وبذلك، تُعدّ أعمال التهديد أو العنف أو الامتناع عن الامتثال لأعوان الرقابة أثناء ممارستهم لمهامهم من صور عرقلة الرقابة التي قد تترتب عنها مسؤولية جزائية في حق مرتكبها، وفقًا لأحكام المادة 183 من قانون العقوبات. وقد قرر المشرّع لهذه الأفعال عقوبات تتراوح بين الحبس والغرامة المالية، مع تشديدها في حالة استعمال السلاح أو ارتكاب الفعل من عدة أشخاص.

كما تثبت هذه المخالفات بموجب تقارير ومحاضر يحررها أعوان الرقابة المؤهلون قانونًا، والتي تُحال إلى المصالح المختصة لدى هيئة الضمان الاجتماعي قصد مباشرة الإجراءات القانونية والمتابعات القضائية اللازمة أمام الجهات القضائية المختصة.

وتشمل هذه العقوبات أولًا الزيادات التأخيرية (Majorations de retard) التي تُطبَّق تلقائيًا على اشتراكات التأخير بنسبة مئوية محددة عن كل شهر تأخير[1].

وتشمل ثانيًا الغرامات الجزافية (Amendes forfaitaires) التي يُقررها القانون عن كل عامل غير مُصرَّح به أو غير مُسجَّل في الكادر، بصرف النظر عن المدة الزمنية لهذا الإغفال .وقد يؤدي تراكم هذه الغرامات الجزافية في حالة عدة عمال معًا إلى أعباء مالية ثقيلة قد تُعرض المؤسسة للصعوبات المالية الحقيقية، مما يُشكّل أداةً ردعية فعّالة عند تطبيقها بصرامة[2].

ويُضاف إلى ذلك التصفية الجزافية للاشتراكات (Redressement forfaitaire) التي تُجريها الصناديق في غياب الوثائق الحقيقية، إذ تعتمد تقديرات مُبالَغًا فيها أحيانًا لصالح الصندوق، ولا يملك صاحب العمل دحضها إلا بتقديم الوثائق الأصلية التي رفض تقديمها أو أخفاها ابتداءً[3].

[1]– جيلالي بغدادي، العقوبات المالية في منظومة الضمان الاجتماعي :الطبيعة والنظام القانوني، منشورات بغدادي، الجزائر، 2017، ص87 .

[2] –حمودة وناس، الجزاءات الإدارية والجنائية في مجال الضمان الاجتماعي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2015، ص60.

[3]– بن محمود عمر، "الغرامات المالية كوسيلة ضغط على المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي"، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، جامعة باجي مختار ،عنابة، العدد 09، ديسمبر 2017، ص17.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ "**الالتزامات القانونية للمكلفين في مجال الضمان الاجتماعي**"، يتبين أن نظام الضمان الاجتماعي يعد من أهم الآليات القانونية والاجتماعية التي اعتمدتها الدولة من أجل تجسيد مبدأ التضامن الاجتماعي وضمان الحماية الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع، لاسيما العمال والأشخاص الخاضعين لأحكام التأمينات الاجتماعية. وقد حرص المشرع الجزائري على وضع منظومة قانونية متكاملة تنظم العلاقة بين المكلفين وهيئات الضمان الاجتماعي، من خلال تحديد الحقوق والواجبات المتبادلة، ووضع آليات قانونية تضمن احترام هذه الالتزامات وتكفل استمرارية النظام وفعاليته.

ومن خلال معالجة مختلف جوانب الموضوع، تبين أن عملية التكليف في مجال الضمان الاجتماعي لا تشكل مجرد إجراء إداري يهدف إلى تسجيل المكلف لدى الهيئات المختصة، وإنما تعتبر نقطة الانطلاق لقيام مجموعة من الالتزامات القانونية التي تترتب عنها آثار مباشرة على عاتق المكلف. وتتمثل هذه الالتزامات أساساً في الانتساب الإجباري إلى هيئات الضمان الاجتماعي، والتصريح بالنشاط وبالعمال والأجور، إضافة إلى دفع الاشتراكات المستحقة وفق النسب والكيفيات المحددة قانوناً، وهو ما يسمح بتوفير الموارد المالية اللازمة لاستمرارية نظام الضمان الاجتماعي وتمكينه من أداء وظائفه المختلفة.

كما أظهرت الدراسة أن المشرع الجزائري لم يكتف بفرض الالتزامات على المكلفين، بل أحاطها بمجموعة من الضمانات والآليات التنظيمية الرامية إلى تحقيق الامتثال لأحكام التشريع الاجتماعي، وذلك من خلال إسناد مهام التسيير والتحصيل والمتابعة إلى هيئات متخصصة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، على غرار الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، والصندوق الوطني للتقاعد. وتؤدي هذه الهيئات دوراً محورياً في ضمان تنفيذ أحك ام الضمان الاجتماعي وحماية الحقوق الاجتماعية للمؤمن لهم وذوي حقوقهم.

كما كشفت هذه الدراسة أن الرقابة تمثل إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الضمان الاجتماعي، باعتبارها الوسيلة القانونية الكفيلة بالتحقق من مدى احترام المكلفين

لالتزاماتهم. ولهذا منح المشرع لأجهزة الرقابة والتفتيش صلاحيات واسعة تسمح لها بالتحري والمعاينة والاطلاع على الوثائق والسجلات الضرورية، قصد الكشف عن المخالفات والتجاوزات التي قد تمس بحقوق العمال أو تؤثر على التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي. وتبرز أهمية هذه الأجهزة بشكل خاص في مواجهة ظاهرة التهرب من التصريح بالعمال أو التصريح الجزئي بالأجور، والتي تعد من أبرز التحديات التي تواجه فعالية نظام الضمان الاجتماعي.

وقد خلص البحث كذلك إلى أن الجزاءات القانونية المقررة في مجال الضمان الاجتماعي تمثل أداة ردع أساسية تهدف إلى ضمان احترام الالتزامات القانونية المفروضة على المكلفين. إذ تتنوع هذه الجزاءات بين جزاءات مالية تتمثل في الغرامات والزيادات التأخيرية، وجزاءات إدارية، فضلاً عن العقوبات الجزائية التي تطبق في الحالات التي تشكل فيها المخالفة مساساً خطيراً بالنظام القانوني للضمان الاجتماعي. غير أن فعالية هذه الجزاءات تبقى مرتبطة بمدى تطبيقها بصورة صارمة وعادلة، وبقدرة الجهات المختصة على اكتشاف المخالفات ومتابعة مرتكبيها.

ومن خلال الإجابة عن الإشكالية المطروحة، يمكن التأكيد أن المشرع الجزائري قد وضع إطاراً قانونياً متكاملاً لتنظيم التزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، إلا أن نجاح هذا الإطار لا يتوقف على وجود النصوص القانونية فحسب، بل يرتبط أساساً بمدى الالتزام الفعلي للمكلفين، وفعالية أجهزة الرقابة، وقدرة الهيئات المختصة على ضمان التطبيق السليم للتشريع الاجتماعي. فكلما ارتفعت نسبة الامتثال القانوني، ازدادت قدرة صناديق الضمان الاجتماعي على أداء مهامها وتحقيق أهدافها في حماية الفئات المستفيدة.

كما أظهرت الدراسة أن التطورات الاقتصادية والتحولات التي يعرفها سوق العمل تفرض على المشرع والهيئات المختصة مواصلة تحديث آليات التسيير والرقابة بما يتلاءم مع متطلبات العصر، خاصة في ظل تزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية وتنامي أشكال العمل الحديثة. الأمر الذي يجعل من الرقمنة وتبادل البيانات بين مختلف الإدارات والهيئات العمومية ضرورة ملحة لتعزيز الشفافية والحد من مظاهر الغش والتهرب الاجتماعي.

وعليه، فإن استدامة نظام الضمان الاجتماعي وتحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية تقتضي تكريس ثقافة الامتثال للقانون لدى المكلفين، وتكثيف الجهود التحسيسية والتوعوية، وتطوير آليات الرقابة والتفتيش، فضلاً عن مراجعة بعض الأحكام القانونية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بما يضمن مواكبة التحولات المستجدة وتحقيق أكبر قدر من الفعالية والنجاعة.

وفي الأخير، يبقى نظام الضمان الاجتماعي أحد أهم مكاسب الدولة الاجتماعية، وأداة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل بين أفراد المجتمع، الأمر الذي يجعل من احترام الالتزامات القانونية للمكلفين ضرورة حتمية لا تقتصر آثارها على حماية حقوق العمال فحسب، بل تمتد لتشمل حماية التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي وضمان استمرارية دورها في خدمة الأجيال الحالية والمستقبلية، بما يرسخ مبادئ الأمن الاجتماعي والتنمية المستدامة في الدولة الجزائرية.

الملاحق

الملحق رقم 01: إشعار بالانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

منازعات هيئات الضمان الاجتماعي تجاه أصحاب العمل

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء

الوكالة الجهوية بسطيف.
الفرع الولائي برج بوعريريج .
مصلحة الترقيم.

الضمان الاجتماعي لغير الأجراء
CASNOS

إلى السيد :
النشاط :
العنوان

إشعار بالانخراط

رقم السجل التجاري : 2345757 / 10 بداية النشاط 2010/06/20

- إن مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء تتمثل في تسيير النظام الإجباري للحماية الاجتماعية لفائدة الأصناف المهنية غير المأجورة (المؤمنين الاجتماعيين و ذوي حقوقهم) ، هذه الحماية تتمثل حاليا في التأمينات الاجتماعية على المرض ، الأمومة ، العجز ، منح الوفاة ، إضافة إلى المعاشات .
- إن الانخراط في هذا النظام وكذا التسديد المنتظم للاشتراكات السنوية أصبحت إجبارية حسب قوانين الضمان الاجتماعي لسنة 1983
- إن التصريح بمداخيلكم أو رقم أعمالكم إجباري طبقا لأحكام القانون رقم 14/83 المؤرخ في 1983/07/02 و المتعلق بالتزامات الخاضعين للضمان الاجتماعي ، و ذلك مهما كانت النتائج المحققة سواء أرباح أو عجز أو كنتم معفيين من الإخضاع الضريبي .
- إن اشتراكاتكم في الضمان الاجتماعي تحسب على أساس مداخيلكم أو رقم أعمالكم بالنسبة لنشاطكم أو نشاطاتكم المهنية غير المأجورة (المرسوم التنفيذي رقم 434/96 بتاريخ 1996/11/30) .
- كما أن عدم التصريح بنشاطكم المهني خلال العشرة أيام (10) الأولى التي تلي بداية هذا النشاط أو التسديد المتأخر للاشتراكات يترتب عليه غرامات و زيادات التأخير و منه يستلزم على الصندوق تسويتكم تلقائيا ، و تمنح لكم مهلة خمسة عشر (15) يوما لتمكنكم من تسوية وضعيتكم كما يمكنكم الحصول أيضا على مزايا التسديد عن طريق أقساط شهرية .
- إن تجاوز المدة المحددة في هذا الإشعار التي تلي تاريخ استلامكم له تعطي الحق للصندوق من تحصيل حقوقه بجميع الطرق القانونية المخولة له.

* ملاحظة : في حالة ما إذا كنتم منخرطين بالصندوق و مسؤولون لجميع اشتراكاتكم يرجى إعادة هذا الإشعار مع تدوين رقم انخراطكم عليه .

الوثائق المطلوبة للانخراط :
- نسخة من السجل التجاري أو الاعتماد مصدق عليه.
- شهادة الميلاد .
- شهادة الحالة المدنية أو الجنسية .
- صورة بطاقة التعريف .
- تصريح بالوجود من مصلحة الضرائب

مسؤول مصلحة الترقيم

الوثيقة رقم 19 : تمثل إشعار بالانخراط لدى الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء.

الملحق رقم 02: الانتساب التلقائي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

C.N.A.S
Agence de Bordj.Bou.Arreridj

Date .....

A Monsieur .....
.....
.....
N° Adhérent : 34.....

FACTURATION D'OFFICE

- Vu la loi n°83-14 du 02/07/1983 relative aux obligations des assujettis en matière de sécurité sociale , notamment les articles 8.13 et 24.
- Vu les lois n° 86-15, et 98-12 portant lois de finances pour 1987 et 1998 relative au contentieux, notamment l'article 57.
- Vu le décret exécutif n° 92-07 du 04/01/1992 , modifiant et complétant le décret n° 91/46 du 16/02/1991 portant organisation administrative de la sécurité sociale.
- Vu la loi 04/17 du 10/11/2004 modifiant et complétant la loi 83/14.

Nous avons le regret d'opérer une facturation d'office, avec effet du.....
.....pour les cotisations au titre de la période (Trimestres , mois)....
.....sur la base de..... ..... employés en activité , constatés par nos contrôleurs.

Trimestre (s)	Salaires	Cotisations	Maj.de Ret.	Total

Total à Payer = ...

De ce qui précède, vous êtes mis en demeure de régulariser votre situation dans un délai de 15 jours conformément à l'article 57 de la loi sus - visée.

Passé ce délai, nous nous verrons contraints de recouvrer notre créance par toutes les voies réglementaires.

Veuillez agréer, Monsieur , Madame , l'expression de notre considération distinguée.

Le Contrôleur

الملحق رقم 03: الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء.



الملحق رقم 04: الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الاجراء.



الملحق رقم 05: التأمين على الامومة



الملحق رقم 06: التامين على العجز.

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء

الضمان الاجتماعي لغير الاجراء
C A S N O S

وكالة البيض

التأمين على العجز

يستهدف التأمين على:

منح معاش للمؤمن الذي يضطره العجز إلى الانقطاع عن عمله، و يخول هذا الحق في ظل نظام غير الأجراء للشخص غير الأجير الذي يمارس نشاطا لحسابه الخاص و يصاب بعجز كلي و نهائي يجعله غير قادرا مطلقا علة الاستمرار في ممارسة مهنته.

الحق في التأمين على العجز يتم بناء على قرار المراقبة الطبية التي تثبت في حالة العجز في أجل 45 يوم من تاريخ إيداع الطلب.

بداية الانتفاع بمعاش العجز هو اليوم الأول من الشهر الذي يلي الاعتراف بالعجز.للمؤمن له اجتماعيا الحق في طلب معاش العجز إذا لم يبلغ سن الإحالة على التقاعد، على أن يكون مسجلا في الضمان الاجتماعي منذ سنة على الأقل عند تاريخ المعاينة الطبية الأولى للمريض،الحادث أو الإصابة الذي تسببت في العجز.

لا يعتد بشرط السن إذا لم يستوفي المصاب بالعجز شرط مدة العمل،للايتفادة من معاش التقاعد.

يحول معاش العجز عند بلوغ سن التقاعد، بمعاش يساوي مبلغه معاش العجز على الاقل و تضاف اليه عند الاقتضاء الزيادة عن الزوج المكفول.

يستفيد ذوي حقوق صاحب معاش عجز عقب وفاته من معاش عجز منقول إليهم.

يقدر المبلغ السنوي لمعاش العجز بنسبة 80% من أساس الاشتراك،و الذي يرفع بنسبة 40% عندما يكون العاجز ملزما باللجوء إلى مساعدة الغير.

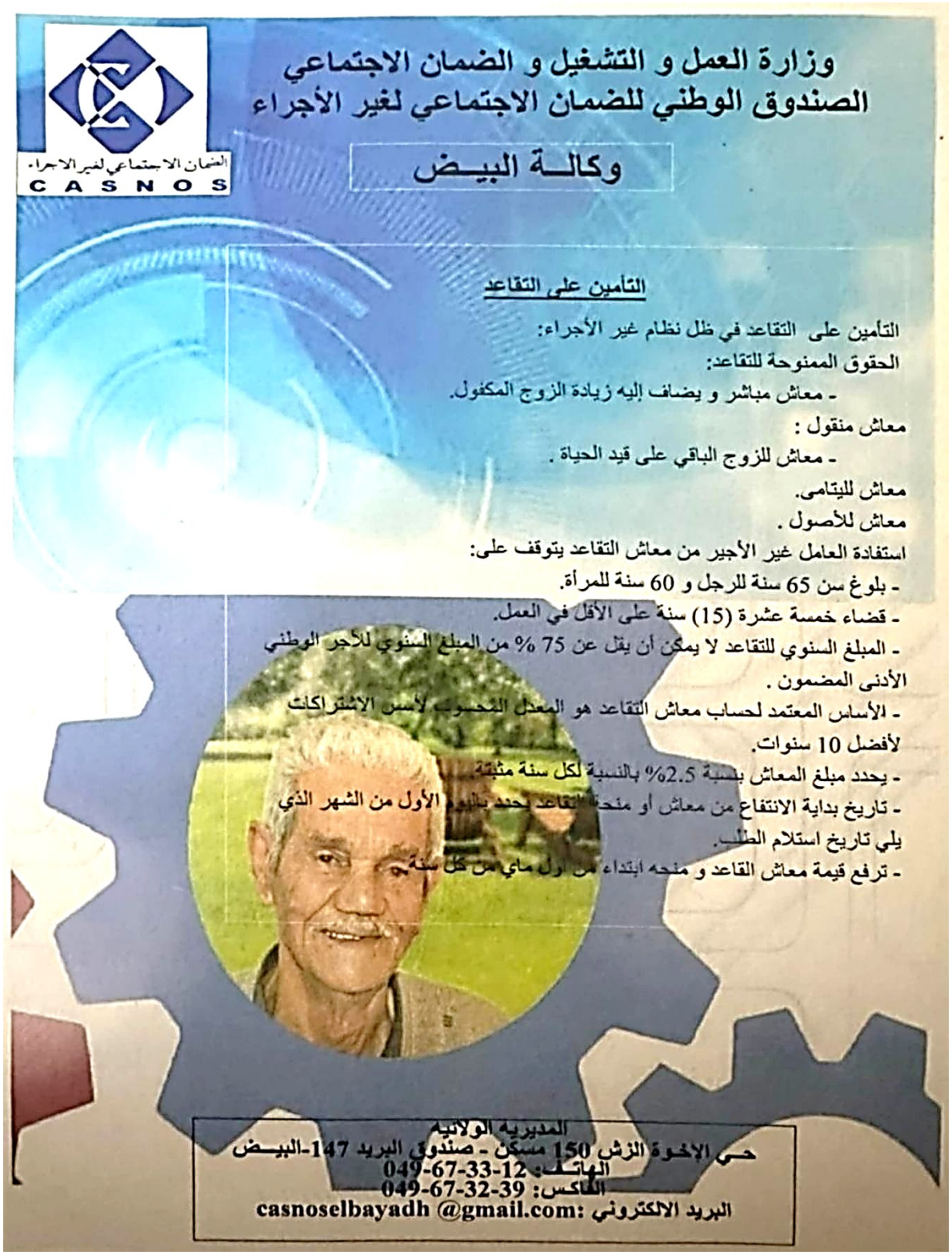
هام جدا :

إن استئناف أي نشاط مهني من طرف المصاب بالعجز يؤدي إلى توقيف معاش العجز.





الملحق 07: التأمين على التقاعد.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم ، برواية ورش عن نافع ، سورة المجادلة ، الآية 11

أولا: قائمة المصادر:

01.التشريع:

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 20 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.
- القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 05 يوليو 1983.
- القانون رقم 83-12 المؤرخ في 02 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 23-11 المؤرخ في 26 يونيو سنة 2023ج ر، ع 43 الصادر بتاريخ 27 يونيو 2023.
- القانون رقم 83-13 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 يتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية، المعدل والمتمم بالأمر رقم 96-19 المؤرخ في 6 يوليو سنة 1996، ج ر، ع 28، الصادر بتاريخ 5 يوليو سنة 1983.
- القانون رقم 83-14 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983، المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، المعدل والمتمم.
- القانون رقم 88-01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج ر، ع02، الصادر بتاريخ 24 جمادى الأولى 1408 الموافق 13 يناير 1988.
- القانون رقم 04-17 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 05 يوليو 1983.

- القانون رقم 08-08 المؤرخ في 23 فبراير 2008 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادر بتاريخ 2 مارس سنة 2008.
- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78 ملاحظة: تعديل 2007 صدر في العدد 31 بتاريخ 13 مايو 2007.
- الأمر رقم 95-01 المؤرخ في 21 جانفي سنة 1995، يحدد أساس اشتراكات وأداءات الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ أول فبراير سنة 1995،
- الأمر رقم 97-01 المؤرخ في 4 شوال عام 1417 الموافق 11 فبراير سنة 1997، المتضمن تأسيس تعويض البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لعمال قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، ويحدد شروط منحه وكيفياته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 16 فبراير 1997.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 29 جمادى الثانية الموافق 4 جانفي 1992، يتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 8 جانفي سنة 1992.
- المرسوم التنفيذي رقم 93-119 المؤرخ في 23 ذو القعدة 1413 الموافق 15 ماي 1993، يحدد اختصاصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وتنظيمه وتسييره، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادر بتاريخ 23 ماي 1993.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-98 المؤرخ في 06 مارس سنة 1996، يحدد قائمة الدفاتر والسجلات الخاصة التي يلزم بها المستخدمون ومحتواها، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادر بتاريخ 13 مارس سنة 1996.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-208 المؤرخ في 05 جوان سنة 1996، يحدد كيفيات تطبيق أحكام المادة الأولى من الأمر رقم 95-01 المؤرخ في 12جانفي سنة 1995 الذي يحدد أساس اشتراكات وأداءات الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر بتاريخ 9 جوان سنة 1996.
- المرسوم التنفيذي رقم 97-474 المؤرخ في 08ديسمبر سنة 1997، يحدد النظام الخاص بعلاقات العمل التي تعني العمال في المنزل، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادر بتاريخ 14 ديسمبر سنة 1997.
- المرسوم التنفيذي رقم 12-410 المؤرخ في 24 محرم عام 1434 الموافق 8 ديسمبر سنة 2012، الذي يحدد أساس ونسبة اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها الصحفيون ومعاونو الصحافة المتعاقدون وكذا الجامعيون والخبراء المساهمون في الأنشطة الصحفية المأجورة حسب العمل بالالتزام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 2012.
- المرسوم التنفيذي رقم 13-201 المؤرخ في 11 رجب 1434 الموافق 21 مايو 2013، يحدد أساس ونسبة اشتراك وأداءات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها المستخدمون الملاحون المبحرون على سفن وبواخر الصيد التجاري المأجورون بالحصة، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة بتاريخ 2 جوان 2013.
- المرسوم التنفيذي رقم 14-69 المؤرخ في 9 فبراير 2014، يحدد أساس ونسبة اشتراك وأداءات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها الفنانون والمؤلفون المأجورون على النشاط الفني والتأليف ، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 18 فبراير 2014.
- المرسوم التنفيذي رقم 15-289 المؤرخ في 2 صفر 1437 الموافق 14نوفمبر 2015، يتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين

يمارسون نشاطاً لحسابهم الخاص، الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادرة بتاريخ 18 نوفمبر سنة 2015.

- المرسوم التنفيذي رقم 22-121 المؤرخ في 14شعبان عام 1443 الموافق 17 مارس سنة 2022، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من أداءات الضمان الاجتماعي من قبل الأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطاً لحسابهم الخاص، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 20 مارس سنة 2022.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24فبراير 1997، يحدد قائمة التعويضات والعلاوات ذات الطابع الاستثنائي والتعويضات الممثلة للمصاريف المستثناة من وعاء اشتراكات الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 06 يوليو سنة 1997.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 05جانفي2023، الذي يحدد كيفيات دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي المتعلقة بالانتساب الارادي لأفراد الجالية الوطنية بالخارج للنظام الوطني للتقاعد ، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة بتاريخ 12جانفي 2023.

الملتقيات:

- الملتقيات الجهوية الأربعة المشتركة بين وزارة العدل ووزارة الضمان الاجتماعي، بومرداس بجاية، وهران، غرداية، سنة 1998 ص3.

ثانيا: قائمة المراجع

الكتب:

- بوسماحة محمد أمين المرفق العام في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1995.

- جيلالي بغدادي العقوبات المالية في منظومة الضمان الاجتماعي: الطبيعة والنظام القانوني، منشورات بغدادي، الجزائر، 2017.
- حمودة وناس، الجزاءات الإدارية والجنائية في مجال الضمان الاجتماعي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015.
- سماتي الطيب، منازعات هيئات الضمان الاجتماعي تجاه أصحاب العمل على ضوء القانون الجديد، دار الهدى، الجزائر، 2011.

02.المقالات:

- عمر بن محمود، "الغرامات المالية كوسيلة ضغط على المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي"، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 09، 2017
- قادية عبد الله، المراقبة الإدارية في مجال الضمان الاجتماعي، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10 عدد 3 سبتمبر 2013 السنة العاشرة، جامعة معسكر.

03.المراجع الاكترونية:

- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)، متاح على الرابط الإلكتروني www.cnas.dz تاريخ الاطلاع: 20ماي 2026.
- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CASNOS)، متاح على الرابط الإلكتروني www.damancom.dz تاريخ الاطلاع: 20ماي 2026.

04.قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Ali FILALI, Directeur du recouvrement près de la DG de la CNAS, Rapport d l'Algérie sur le recouvrement des cotisations de sécurité sociale en Afrique francophone, colloque des directeurs d'institutions de sécurité sociale des pays francophones d'Afrique, association internationale de la sécurité sociale, Madagascar du 06 au 10 novembre 2006.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
سورة المجادلة الآية 11	
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	01
الفصل الأول: التنظيم القانوني للتكليف في مجال الضمان الاجتماعي الجزائري.	05
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتكليف في مجال الضمان الاجتماعي.	05
المطلب الأول: تعريف المكلف في مجال الضمان الاجتماعي.	05
الفرع الأول: المقصود بالمكلف قانونا.	06
أولا: لغة:	06
ثانيا: في الاصطلاح القانوني:	06
الفرع الثاني: تمييز المكلف عن غيره من الأشخاص.	06
المطلب الثاني: أنواع المكلفين.	07
الفرع الأول: أصحاب العمل (المستخدمون).	08
الفرع الثاني: العمال الأجراء وما شابههم.	09
الفرع الثالث: العمال غير الأجراء (المستقلون).	10
الفرع الرابع: الحالات الخاص.	11
المبحث الثاني: الهيئات المختصة بتسيير ومراقبة نظام الضمان الاجتماعي.	11
المطلب الأول: صناديق الضمان الاجتماعي.	12
الفرع الأول: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	12
أولا: النشأة والإطار القانوني.	12
ثانيا: مجال اختصاص الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.	16
ثالثا: المهام والصلاحيات.	17
رابعا: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات.	17
الفرع الثاني: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء	18
أولا: النشأة والإطار القانوني.	19
ثانيا: مجال اختصاص الصندوق الوطني.	22
ثالثا: المهام والصلاحيات.	22
رابعا: الهيكل التنظيمي للصندوق.	22

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتقاعد	23
أولا: النشأة والإطار القانوني	24
ثانيا: مجال اختصاص الصندوق وصلاحياته.	26
ثالثا: الهيكل التنظيمي للصندوق.	35
المطلب الثاني: أجهزة الرقابة في مجال الضمان الاجتماعي.	35
الفرع الأول: مفهوم الرقابة وأهدافها.	36
أولا: تعريف الرقابة في مجال الضمان الاجتماعي.	36
ثانيا: أهداف الرقابة في مجال الضمان الاجتماعي.	36
الفرع الثاني: أنواع الرقابة الإدارية والميدانية.	37
أولا: الرقابة الإدارية.	37
ثانيا: الرقابة الميدانية.	39
الفصل الثاني: التزامات المكلفين وآثار الاخلال بها	41
المبحث الأول: التزامات المكلفين تجاه هيئات الضمان الاجتماعي	41
المطلب الأول: الالتزامات التصريحية للمكلف	41
الفرع الأول: التصريح بالنشاط المهني.	42
أولا: التصريح بالنشاط وإجراءاته:	43
ثانيا: أثر التصريح بالنشاط على الوضعية القانونية للمكلف:	44
الفرع الثاني: التصريح بالعمال والأجور.	44
أولا: فئة العمال الأجراء الواجب التصريح بها.	44
ثانيا: الفئات الخاصة.	45
ثالثا: التصريح الدوري بالأجور	45
المطلب الثاني: الالتزامات المالية والإدارية.	46
الفرع الأول: الالتزام بالاشتراكات الاجتماعية.	46
أولا: الطبيعة القانونية للاشتراكات الاجتماعية.	46
ثانيا: وعاء الاشتراكات ومكوناته.	46
ثالثا: عناصر الدخل المستثناة من أساس الاشتراك:	46
رابعا: نسب الاشتراكات وتوزيعها.	47
المبحث الثاني: الرقابة على التزامات المكلفين والجزاءات المترتبة عن الاخلال بها.	47
المطلب الأول: التزام المكلف بالتعاون مع أجهزة الرقابة.	48
الفرع الأول: تقديم الوثائق والمعلومات.	48

الفرع الثاني: تسهيل مهام أعوان الرقابة.	**48**
المطلب الثاني: جزاءات الإخلال بالالتزامات.	**49**
الفرع الأول: الامتناع عن التصريح بالنشاط.	**49**
الفرع الثاني: الامتناع عن التصريح بالعمال.	**50**
الفرع الثالث: الامتناع عن دفع الاشتراكات أو التأخر فيها.	**51**
الفرع الرابع: عرقلة مهام أعوان الرقابة.	**52**
خاتمة	**55**
الملاحق	**60**
الملحق رقم 01: إشعار بالانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.	**60**
الملحق رقم 02: الانتساب التلقائي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.	**61**
الملحق رقم 03: الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء.	**62**
الملحق رقم 04: الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الاجراء.	**63**
الملحق رقم 05: التأمين على الامومة	**64**
الملحق رقم 06: التامين على العجز.	**65**
الملحق 07: التأمين على التقاعد.	**66**
قائمة المصادر والمراجع	**68**
قائمة المحتويات	**73**

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني المنظم لالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، باعتبار أن هذا النظام يشكل أحد أهم آليات الحماية الاجتماعية وضمان الاستقرار المهني والاجتماعي للأفراد. كما يسعى إلى إبراز طبيعة العلاقة القانونية التي تربط المكلف بهيئات الضمان الاجتماعي، وما ينشأ عنها من حقوق والتزامات متبادلة، إضافة إلى تحديد الآثار القانونية المترتبة عن عملية التكليف، سواء من حيث التصريح أو الاشتراك أو الامتثال للقواعد التنظيمية المعمول بها.

وقد تناول الفصل الأول الآثار القانونية للتكليف في مجال الضمان الاجتماعي، من خلال دراسة الإطار المفاهيمي والقانوني للتكليف، والتعريف بالمصطلحات الأساسية المرتبطة به. كما تم التطرق إلى مختلف الآثار القانونية المترتبة عن هذا التكليف، لاسيما الالتزامات الناشئة عن الانتساب إلى نظام الضمان الاجتماعي، وعلى رأسها الالتزام بالتصريح بالنشاط والأجور، والالتزام بدفع الاشتراكات الاجتماعية، إضافة إلى كيفية توزيع هذه الاشتراكات بين الأطراف المعنية وفقاً للتشريع المعمول به، بما يضمن التوازن بين حقوق المكلفين والتزاماتهم.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الهيئات المختصة في مجال الضمان الاجتماعي والالتزامات الملقاة على عاتق المكلف تجاهها، حيث تم التطرق إلى أهم الهيئات الوطنية المكلفة بتسيير هذا النظام، والمتمثلة في الصناديق الاجتماعية مثل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)، والصندوق الوطني للتقاعد (CNR). كما تم تحليل دور أجهزة الرقابة في متابعة مدى احترام الالتزامات القانونية، وأهدافها في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية ومحاربة كل أشكال الإخلال. وفي الأخير، تم التطرق إلى الجزاءات المترتبة عن عدم احترام الالتزامات القانونية، سواء كانت مالية أو إدارية أو حتى جزاءات أخرى يقرها التشريع لضمان فعالية نظام الضمان الاجتماعي.

وبناءً عليه، يخلص هذا البحث إلى أن فعالية نظام الضمان الاجتماعي لا تتحقق إلا من خلال احترام دقيق للالتزامات القانونية المفروضة على المكلفين، وتفعيل دور الرقابة والجزاءات بما يضمن استقرار وتمويل هذا النظام وتحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية

الكلمات المفتاحية: لكلمات المفتاحية :الضمان الاجتماعي، التزامات المكلفين، التصريح والاشتراك، الصناديق الاجتماعية(CNAS/CASNOS) ، أجهزة الرقابة، الجزاءات القانونية، التهرب الضماني.

Abstract:

This research aims to shed light on the legal framework governing the obligations of contributors within the field of social security, as this system constitutes one of the fundamental mechanisms of social protection and the guarantee of professional and social stability for individuals. It also seeks to highlight the legal relationship between the contributor and social security bodies, along with the reciprocal rights and obligations arising therefrom, as well as to identify the legal effects resulting from the act of registration, particularly in terms of declaration, contribution payment, and compliance with applicable regulatory rules.

The first chapter addresses the legal effects of contribution within the social security system, through an examination of the conceptual and legal framework of contribution and the clarification of the main related legal notions. It further explores the various legal consequences arising from this contribution, particularly the obligations resulting from affiliation to the social security system, including the duty to declare professional activity and wages, the obligation to pay social security contributions, and the mechanisms governing the distribution of these contributions among the concerned parties in accordance with applicable legislation, in order to ensure a balance between contributors' rights and obligations.

The second chapter is devoted to the study of the competent institutions in the field of social security and the obligations incumbent upon the contributor towards them. It examines the main national bodies responsible for managing the system, namely the National Social Insurance Fund for Wage Earners (CNAS), the National Social Security Fund for Non-Wage Earners (CASNOS), and the National Retirement Fund (CNR). It also analyzes the role of control and inspection bodies in monitoring compliance with legal obligations and their objectives in ensuring adherence to regulatory provisions and combating all forms of non-compliance. Finally, it addresses the sanctions resulting from the breach of legal obligations, whether financial, administrative, or otherwise, as provided by legislation to ensure the effectiveness of the social security system.

Accordingly, this research concludes that the effectiveness of the social security system can only be achieved through strict compliance with the legal obligations imposed on contributors, and through the reinforcement of control mechanisms and sanctions in order to ensure the stability and financing of the system and the attainment of its social and economic objectives.

Keywords: Social Security, Contributors' Obligations, Declaration and Contribution, Social Security Funds, Control Bodies, Legal Sanctions, Social Security Evasio